المُناضل-ة

+-٥٤٥٧١٥٥-+
almounadil-a

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-اممية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية، مدير النشر: اسماعيل المنوزي؛ العدد 79، ديسمبر 2022، الثمن 5 دراهم

المناضل-ة بعد 18 سنة حصيلة ومهام المستقبل

ملف العدد: الغلاء تجلي أزمة اقتصادية أعمق

الافتتاحية

قبل 18 سنة، مطلع شهر أكتوبر، أطل العدد الأول من جريدة المناضلة مفعما بالتفاؤل لمستقبل النضال العمالي والشعبي. تفاؤل لم يخب، إذ شهد النضال الشعبي وثبات نوعية في حراكات متعددة امتدت من طاطا إلى ايفني وبوعرفة، وظهرت تنسيقية مناهضة الغلاء، وانتفضت مدينة صفرو، وخاضت حركة المعطلين- ات جولات كفاح غير مسبوقة. وانبجست ديناميات نضالية بالساحة العمالية حاملة لإمكانات واعدة لولا اصطدامها بالسدود البيروقراطية، وحتى تجارب مصارعة لتلك البيروقراطية لم يحل دون تطورها سوى افتقادها لبوصلة سياسية. وتوج هذا بانبثاق دينامية العام 2011، المتأثرة بالمناخ الثوري الإقليمي، ليبرهن أن الدفاع عن الثورة ليس جنون أقليات «متطرفة» منقطعة عن الواقع، كما يدعي المدافعون عن المآزق الإصلاحية، بل إمكانا واقعيا تماما يحبل به هذا الواقع بالذات.

في خضم هذا كله كانت جريدة المناضل-ة الصوت العمالي والشعبي الذي مد المناضلين- ات بمواكبة للكفاحات العمالية والشعبية بمنطق التقييم البناء لتطوير الإيجابي في التجارب والتخلص من النواقص الكابحة. ولم يفوت فرصة لتسليط أضواء التحليل الملموس لواقع الحركة العمالية بالمغرب، كاشفا جذور أزمتها، عارضا سبل السير بها قدما لبناء ذاتها والتحامها بالكفاحات الشعبية لكادحي القرى. كانت خطوة نوعية في الإعلام العمالي، زودت المناضل-ة طلائع نضال طبقتنا بالعدة في قضايا النضال العمالي اليومي، بالرد على أضاليل الدولة البرجوازية وفضح مرامها الطبقية المبلورة في مشاريع قوانين و»إصلاحات» («الميثاق الوطني» للتعليم، التغطية الصحية، حق الإضراب، التقاعد، قانون النقابات، ...)

وعلى صعيد سياسي مباشر، الدفاع عن منظور عمالي ثوري لقضايا النضال السياسي ضد الاستبداد في سجال مع قوى اليسار الجذري والإصلاحي على السواء.

أتاحت الجريدة وإصداراتها العدة الفكرية للمناضلين/ت في المسألتين النسائية والبيئية، بنحو مجدد للمنظورات المنتسبة إلى الاشتراكية، وذلك بفضل استناد الجريدة إلى تيار ثوري عالمي من مكاسبه الأساسية منظار ماركسية منفتحة متسلحة بدروس انتصارات طبقتنا وهزائما، مستخلصة الدروس من انهيار اشتراكية البيروقراطيات المغتصبة سلطة الطبقة العاملة.

باختصار برهنت المناضل-ة على جدواها لكل من يعي واقع اليسار الجذري ويتطلع إلى مخارج من أزمة العامل الذاتي بالمغرب.

كما أغنت الجريدة ساحة النضال، اغتنت منها بأن أتاح إعداد الجريدة، وتوزيعها، للمناضلين/ات الملتفين حولها تدقيق رؤاهم، وتصحيحها عند الضرورة. وأبرزت سنوات إعلام المناضل-ة، جريدةً وموقعاً، الحاجة إلى سد ثغرات، وإضفاء مزيد من التوازن على توجه الجريدة، بإيلاء المسائل النسوية والبيئة والثقافية/القومية مكانتها في التمفصل العام لمجمل قضايا نضال التحرر من الاستبداد والرأسمالية.

والآن وبخبرة أكبر، يواجه مناضلو الطبقة العاملة ومناضلاتها بالمغرب نفس مهام بناء أدوات النضال العمالي والشعبي، إذ لم يتحقق تحسن نوعي في أي مضامير هذا البناء، لا بل احتدت أزمة الحركة النقابية بتنامي اندماجها في الدولة بمنطق الشراكة الاجتماعية، ودلت مجريات الحياة السياسية انعدام تدخل مستقل للشغيلة باستمرار سير قسم مسيس منهم في ذيل أحزاب برجوازية ولا مبالاة القسم الأعظم. ومن جانبها لم تفلح الحركات الشعبية بالمناطق المهملة في التزود ببنيات تنظيم وبالمنظور الكفاحي الاجمالي، وانتفت حركة الشباب المعطل، وتواصل غياب شبه كلي للطلاب من ساحة النضال، وما أبعد واقع النسيج المنتسب لقضية النساء عن مستلزمات وضع قهرهن.

بناء أدوات النضال هذه، ووحدة طلائعها الأرقى وعيا في حزب عمال اشتراكي هو العنوان العريض للمهمة التاريخية التي

قامت جريدة المناضل-ة للإسهام فيها، وما دلت قرابة العقدين المنصرمين سوى على ملاحيتها.

ملاحية تضع على كاهل الجريدة تطوير أدائها، بتدقيق الإلمام بطبيعة البنية المجتمعية، وخصائص المرحلة، بقصد استنباط ما يتعين من مهام آنية واستراتيجية، ومع هذا إيجاد الطريق إلى وعي جيل الشغيلة الشاب غير المثقل بهزائم الماضي، ومجمل مقهوري/ات البلد، بأماكن العمل والعيش بالمدن والقرى. إيجاد ذلك الطريق بوسائل التكنولوجيا الحديثة، حيث يكاد لا يخلو جيب عامل أو كادح من هاتف ذكي، وبالصلة المباشرة التي لا تغني عنها تلك الوسائل.

جماهير عمالية وشعبية مفقرة، في حالة دائمة من الاختمار، تفضي إلى فورات عرضية وحالات عابرة من التمرد التلقائي الفاشل، مفتقرة بصفتها كتلة جماعية الى قوة مركزية تعبر عن تطلعاتها واحتياجاتها وتقود نضالها. هذه هي معضلتنا التي تمثل جريدة المناضل-ة أداة لا غنى عنها لحلها. فمزيدا من العزيمة والإقدام... إلى أمام

المناضل-ة

الانهيار بعد الارتفاع: الاقتصاد العالمي اليوم

ذكرى الثورة 1917-1924: ذروة الثورة وانحدارها

التضخم قضية صراع طبقي بين الرأسمال والعمل

لماذا تعجز الجبهة الاجتماعية المغربية عن فعل نضالي في مستوى متطلبات الظرف؟

الدلالة التاريخية لاتفاق الاستسلام الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2022 ومهام المناضلين/ات العماليين/ات

السودان: «سَلِّمْ مفاتيح البلد»

التضخم قضية صراع طبقي بين الرأسمال والعمل

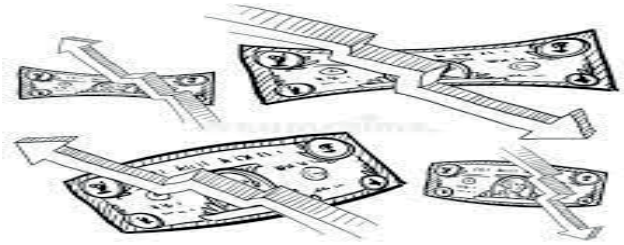

ما هو التضخم؟

بقلم، سليم نعمان

التضخم ببساطة هو زيادة تكلفة المعيشة. ترتفع الأسعار، وتفقد النقود قيمتها، أي قدرتها على اقتناء نفس الكمية من البضائع مقارنة مع فترة سابقة. وتتمثل تجلياته في نُدرة العرض وارتفاع تكاليف المواد الخام والنقل والإنتاج وزيادة المعروض النقدي[1]، و أقصى شكل له هو التضخم المفرط.

1 المعروض النقدي هو مجموع مخزون العملة وجميع الأصول السائلة الأخرى المتداولة في اقتصاد الدولة خلال وقت مُعين، كما يشمل المعروض النّقدي الأوراق المالية، والعملات المعدنية، والأرصدة الموجودة داخل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والبدائل الأخرى للمال.

كيف يُقاس التضخم؟

يتم قياس التضخم على أساس مؤشر اقتصادي من المفترض أن يعكس التطور العام للأسعار في عملة معينة وإقليم معين وخلال فترة معينة (عادة خلال الاثني عشر شهرا الماضية). ومن الناحية العملية، تقيس المعاهد الإحصائية الوطنية التضخم عن طريق مؤشر أسعار المستهلك. وهذا يعكس تطور أسعار عدد معين من السلع والخدمات ذات الاستهلاك الحالي (700 من السلع والخدمات للمؤشر الذي يستخدمه المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية): الخبز، والملابس، والأجهزة المنزلية، وقص الشعر... والهدف من ذلك هو حساب كل من تطور الأسعار وتطور القدرة الشرائية للعُملة: عندما ترتفع الأسعار من سنة إلى أخرى، فإن نفس المبلغ من العملة يجعل ممكنا شراء عدد أقل من المنتجات.

التضخم: من الدولة التدخلية إلى النيوليبرالية

كان التضخم في طليعة المخاوف الاقتصادية في الولايات المتحدة أثناء سنوات 1970 وسنوات 1980. واجه البلد ارتفاعا سريعا في الأسعار- من رقمين في عام 1974 ثم أيضا من عام 1979 إلى عام -1981 في سياق ركود وبطالة. استغل الاقتصاديون النيوليبراليون، الذين كانوا يشحذون أسلحتهم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هذه الأزمة المشهورة باسم «الركود التضخمي» (الركود والتضخم) لفرض وجهات نظرهم. وحتى ذلك الحين، كانت السياسة الاقتصادية المستوحاة من كينز تهدف في الأساس إلى ضمان أعلى مستويات النشاط الاقتصادي، حتى لو كان ذلك يعني توليد مستوى معين من التضخم. وبقيادة ميلتون فريدمان[1]، جعل التيار الجديد من مكافحة التضخم أولوية، حتى عندما ينطوي ذلك على إغراق الاقتصاد في الركود.

يوصي المبدأ الجديد للسياسة النقدية بمراقبة التضخم عن كثب. ويترجم ذلك، من الناحية العملية، إلى سياسة تقييدية تقضي برفع أسعار الفائدة كي يتم الحد من الائتمان والنشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة نشاط مفرط، أي بالموازاة مع انخفاض معدل البطالة إلى ما دون المستوى الذي يسميه النقديون «طبيعيا» (تحدث فريدمان عن «معدل بطالة لا يُسرِّع التضخم»). يتعلق الأمر بإخضاع السياسات العمومية والنقدية وسياسات الميزانية لرغبات أصحاب الريوع والدائنين. إن الزيادات في الأسعار نتيجة، من بين أمور أخرى، للتحفيز المالي المفرط والسياسة النقدية التيسيرية[2] المفرطة.

السياق الحالي للتضخم

هكذا إذن، لم تطلق حرب روسيا على أوكرانيا التضخم، بل أججته، بالنظر لما لها من تبعات وآثار ثقيلة على التضخم. لكن الأخير ليس ظرفيا ولا مرتبطا بالأزمة الأوكرانية، إذ انطلق منذ منتصف سنة 2021 وقبلها بوقت طويل.

بعد ذلك صارت الطاقة أول وأكبر «حامل» لارتفاع التضخم، لكنها لا تفسر سوى جزء منه، وطال التضخم بعد ذلك السلع والخدمات، بالتالي كان للطاقة أثر لكنه محدود نسبيا. كان التضخم موجوداً قبل الغزو الروسي لأوكرانيا وتداعياته.

فبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وقبل كل شيء البنك المركزي الأوروبي- وهو معبد الصرامة من أجل تجنب التضخم- صب محيطات من السيولة على الاقتصاد العالمي، بأمل دفع الأسعار إلى الارتفاع. بيد أن ذلك قاد لنتيجة معاكسة: ارتفاع حاد في الأسعار من شأنه بدوره أن يزعزع استقرار الاقتصاد العالمي.

إن أول الأسباب المفجرة للتضخم الحالي هو الخروج من أزمة كوفيد 19 سنة 2021، الذي قاد لتوازنات مختلة بين العرض والطلب ما جر أسعار مواد وخدمات عديدة إلى الارتفاع. عاد الطلب للارتفاع بعد الحجر ولم يستطع الإنتاج المواكبة بفعل عوامل عدة منها: ارتفاع أسعار مختلف أنواع النقل، واختلال سلسلة الإمداد العالمي، وندرة بعض مدخلات الإنتاج من قبيل أشباه الموصلات الخاصة بقطاع السيارات، وبعد ذلك تأتي مشكلة الطاقة التي زادت أسعارها بشدة، شيئا ما بفعل كوفيد- 19، وأيضا بفعل أن الرأسمالية أوصلت الكوكب إلى مرحلة «ذروة النفط». صارت بلدان عدة تواجه حدودا من حيث الإنتاج، تجاوزت الرأسمالية السقف في كل مكان، وهذا أمر مفهوم لأن النفط ليس أزليا.

هناك أيضا، سياق المضاربة، التي لا يمكن قياس حجمها بدقة. كل الزيادات التي نشهدها وثيقة الارتباط بها أيضا، فأن ترتفع الأسعار بنسب معتدلة أمر، أما أن ترتفع بنسب مفرطة فذلك راجع للمضاربة التي غذاها طبع النقود المفرط من قبل البنوك المركزية، لا سيما منذ سنة 2015. حينها كان التضخم منعدما أو حتى صار يميل ليكون سلبيا. ما يعتبر مشكلا عويصا بالنسبة للاقتصاد، وكان الرد: «يجب طبع النقود لزيادة التضخم»، والهدف كان بلوغ نسبة 2 في المئة، لكنه يشارف الآن 10 في المئة، أي أبعد بكثير من أهداف البنوك المركزية.

التضخم جزء بنيوي من الرأسمالية وليس عَرَضاً

إنه المنطق الرئيسي للرأسمالية. يوجد الرأسمال من أجل ربح المزيد من رأس المال. يجري توظيف الرأسمال من سنة لأخرى للحصول على ربحية أكبر بواسطة ما نسميه طبعا معدل الفائدة.

إن التضخم الدائم سمة أساس من سمات الرأسمالية الآفلة. يجري الحديث الآن عن التضخم الذي يطال المواد الاستهلاكية، لكن التضخم موجود دائما لا سيما في قطاعي العقار والمال منذ ما يزيد عن 15 سنة. «تسعى الرأسمالية المعاصرة من خلال استخدام تقنيات التضخم إلى تجنب تحول الأزمات الاقتصادية الدورية والحتمية (تسمى الآن مجازا «الركود») إلى أزمات بحجم كارثي من قبيل أزمة 1929-32. فمن خلال التلاعب بتضخم القروض للشركات بواسطة النظام المصرفي، تضمن الاحتكارات الكبيرة توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية العملاقة أكثر فأكثر. ويحفز التضخم في القروض الاستهلاكية (مبيعات بالإقراض) تسعى رؤوس الأموال الكبيرة لتسهيل تدفق أكوام من السلع التي يتم إنتاجها دون زيادة بالنسب المطلوبة في الأجور الحقيقية للعمال. وعبر توسيع مستمر للإنفاق غير المنتج للدولة البرجوازية (الإنفاق العسكري في المقام الأول) تضمن الاحتكارات سيطرة على دفاتر التموين اللازمة لضمان أرباح الشركات العملاقة في الصناعة الثقيلة»[3].

يصعب تحديد المسؤول الرئيسي عن التضخم، فكل شيء في الرأسمالية المعاصرة مرتبط بعضه ببعض ارتباطا وثيقا. ولن تفيد أيضا أي مسكنات مهما بلغ مفعولها في القضاء على التضخم، لذا ليس منتظرا حدوث زيادات في الأجور من مستوى ما بلغه التضخم، لأنه في مثل هذه الظروف سيستهلك الأفراد أقل وبالتالي نشهد انخفاضا في النمو، أي الركود والمزيد من البطالة وتراكم صعوبات اقتصادية عديدة. لا توجد وسيلة لوقف التضخم دون إزالة الرأسمالية، فالأخيرة يمكنها أن تجعله معتدلا لكن وفق شروط مدمرة لحياة الطبقة العاملة: بطالة جماهيرية، وتجميد الأجور.

التضخم لتبرير التقشف وقضم الأجور

إنه نفس الموال على الدوام: تبرير سياسات التقشف الصارمة. يقال لنا إن التضخم يأتي من الأجور، بالتالي يتعين علينا، إن أردنا تجنب دوامته، أن نرضى بزيادتها المحدودة. يريد الرأسماليون الانتعاش على ألا يشمل هذا الأجور. باسم الدوامة الجهنمية التي يمثلها ارتفاع التضخم، ينبغي أن تكون سياسات البنوك المركزية صارمة جدا. وهذا من شأنه خلق أزمة مديونية، والمخاطرة بإفلاس الشركات المثقلة بالديون، وانقلاب سوق السندات بسرعة إلى أزمة مالية كبرى.

جرى القضاء على تضخم أسعار السلع والخدمات بفعل السياسات النيوليبرالية وتحول الرأسمالية إلى رأسمالية مالية معولمة. لكن تناقضات تراكم رأس المال لم تختف. كيف يمكن إذن نقاش المخاطر التضخمية للأجور بينما نتغاضى عن تضخم أرباح الأسهم، أو تضخم الثروات، أو أسعار الأصول المالية والعقارية أو الشركات العملاقة الاحتكارية؟

يعني التضخم خفض قيمة قوة العمل وزيادة قيمة الربح الرأسمالي. إنه تفضيل لحاملي الأسهم على حساب المستخدمين والأجراء. تسعى الرأسمالية لحل تناقضاتها بإعادة إنتاجها، منتقلة من تسارع موجات التضخم في نهاية الثلاثينيات المجيدة إلى زيادة دوامات مديونية الأسر والشركات والدول. من أزمة إلى أخرى أشد وأعنف، هروب إلى الأمام عبر الحمائية والتضخم، وزيادة الانفاق العمومي والديون بمثابة تمهيد الطريق لأزمات اقتصادية عالمية جديدة أعمق وأشمل.

بديل مناهض للرأسمالية وحده سيقضي على التضخم

لهذا، ليس على الطبقة العاملة التضحية بمصالحها المباشرة على مذبح «مكافحة التضخم»، وتتيح بذلك عملية إعادة توزيع للثروة لصالح رأس المال بزيادة أرباحه على حساب الأجور والأجراء وظروف عملهم. مثل هذه «المعركة ضد التضخم» سلاح لرأس المال في صراعه الطبقي ضد العمال.

حين تصبح السلطة السياسية والاقتصادية بأيدي الطبقة العاملة سيصير ممكنا إنهاء التضخم، وحتى ذلك الحين لن يجدي نفعا التضحية بمصالح العمال من أجل تضخم معتدل مزعوم، بالتالي، لا مفر من الدفاع عن القدرة الشرائية للعمال ضد التضخم وآثاره. هذا أمر أساسي (مبرر وجود) للنقابات العمالية، أن تركز، قبل أي شيء، على رفض دفع تكاليف التضخم، وعلى حماية الأجور والدخول الحقيقية للعمال ضد كل آثاره المباشرة وغير المباشرة.

من أجل السلم المتحرك للأجور

يستحيل النضال ضد التضخم دون رفع شعار السلّم المتحرك للأجور. لكنه لا يعوض النضال من أجل زيادة الأجور. إنه يعني زيادة تلقائية للأجور اطرادا مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

إن أي تأخر للأجور عن زيادة تكاليف المعيشة بمثابة خسارة للقدرة الشرائية للطبقة العاملة. بالتالي فإن سلما متحركا حقيقيا يقتضي الضبط التلقائي للأجور الاسمية بشكل متناسب مع أي زيادة للأسعار، بدون أي عتبة. وبهذه الطريقة يمكن الإبقاء على سلامة القوة الشرائية للعمال.

على مبدأ السلم المتحرك للأجور أن يشمل التقاعد ومنح البطالة وضحايا حوادث الشغل، ومنح المرض والعجز، ومنح الولادة والتعويضات العائلية. إنه مطلب حيوي لأن الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار السلع الأساسية هم ذوي الدخل الثابت المحدود، وهم من يلقى بهم إلى الفقر المدقع بسبب التضخم.

من مصلحة العمال انتزاع سلم متحرك بسيط وشفاف وتلقائي، لتجنب التعرض للخداع وفقدان قدرتهم الشرائية. يصلح السلم المتحرك لهذا الغرض، وليس لمحاربة عدم مساواة الدخل. لنعمل كي يخدم هذه الغاية بالطريقة الدقيقة الممكنة، ولنستخدم أسلحة أخرى لتحقيق أهداف أخرى.

1 اقتصادي وأكاديمي أميركي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1976. يُعد من بين الوجوه البارزة على مستوى المدرسة النيوليبرالية في الاقتصاد، وأحد أهم منظري «النظرية النقدية». أثرت أفكاره ونظرياته على العديد من رجالات السياسة داخل الولايات المتحدة وخارجها، فقد اتخذه الرئيس الأسبق رونالد ريغان مستشارا اقتصاديا له، كما ترجمت أفكاره على أرض الواقع من طرف مارغريت ثاتشر في بريطانيا، والديكتاتورية العسكرية في الشيلي في عهد أوغوستو بينوشيه.

2 سياسة التيسير النقدي هي إحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. هذه العملية تقضي بضخ الأموال وزيادة السيولة في الأسواق خلال فترات الركود، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد. ولتحقيق ذلك يقوم المركزي بطباعة النقود، ثم يشتري الأصول وسندات الخزانة من المؤسسات الحكومية والبنوك، وبالتالي زيادة المعروض المالي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة وتزايد الاقتراض والاستثمار والإنفاق.

3 أنظر الرابط التالي: الدفاع عن القدرة الشرائية للعمال ضد التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة
أرنست ماندل
http://www.almounadila.info/wp-content/uploads/2022/02/vie-cher.pdf

أسباب الغلاء وما العمل لحماية القدرة الشرائية للعمال

يشمل لهيب غلاء بالمغرب جميع السلع. تتبخر أجرة العامل في وقت وجيز. أما جماهير العاطلين- ات والفئات الأدنى دخلا فمعاناتها المادية تعكسها الظواهر الاجتماعية الدالة على تفكك خطير بسبب تدهور ظروف العيش، وارتفاع نسب العنف الأسري، وانتشار إدمان المخدرات، والانتحار، وجرائم الشارع، وتجارة الجنس، والتشرد...وغيرها.

بقلم، أحمدأنور

أصاب الانهاك كادحي- ات المغرب بسبب ثقل الأزمات المتتالية خلال السنين الأخيرة، من جحيم جائحة كورونا التي انكمش دخلهم- هن الهزيل أصلا، إلى تعافي صحي مقرون بغلاء فاحش، وتفاقم الحال مع تغلغل ثقافة السوق الاستهلاكية التي جرفت عالم القرية وأنهت قرونا من عزلته وعمم قانون الدفع النقدي إسوة بالمدينة فلا صوت يعلو عن صوت المال في ظل انحسار منافذ الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

كشفت مذكرة للمندوبية السامية للتخطيط حول الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك خلال شهر غشت المنصرم، عن استمرار ارتفاع الأسعار بالمغرب.

وذكرت مذكرة المندوبية أن الارتفاعات طالت أساسا المواد الغذائية بنسبة 1.5% مقارنة مع الشهر السابق، و14.1% مقارنة مع شهر غشت من العام الماضي[1]. وحقيقة السوق أبلغ من أرقام المندوبية السامية والخبر اليقين عند الأسر الكادحة التي احترقت بارتفاع كبير لأسعار جميع السلع، بل أن شركات نالت صفقات إنجاز مشاريع عمومية توقفت بسبب ارتفاع كلفة المشروع جراء غلاء المحروقات ومواد البناء.

الظروف العالمية والداخلية المسببة للغلاء العام الراهن.

لم يعد ارتفاع الأسعار ظرفيا، بل ينحو للتصاعد بفعل عوامل، اقتصادية وجيوسياسية تطبع عصر العولمة المضطرب، وخصائص نمط احتكار الإنتاج، والتوزيع الخاضع لشركات كبرى تحمي أرباحها وتملي شروطها. وبالتالي فالتذرع بالظروف العالمية لتبرير الأزمات الداخلية ونفض الدولة مسؤولياتها عما يترتب عنها من كوارث هو خداع سافر. إن التوجه نحو التحرير الاقتصادي والاندماج من موقع التابع في منظومة العولمة الرأسمالية يعني إعداد العدة لمواجهة الانعكاسات السلبية والصدمات العنيفة المتولدة من رحم الرأسمالية وتناقضاتها. مبرر التأثير الخارجي ليست عذرا، بل حجة ضد الدولة وكبار الرأسماليين الذين يجنون الأرباح من الانفتاح ويرمون بالخسائر المترتبة عنه على كاهل الكادحين.

فاقمت الحرب الروسية على أوكرانيا الأزمة الاقتصادية/الاجتماعية التي تحوم على العالم، ومشاكل نقص الطعام وصعود التضخم النابعة من عدة عوامل- الأثر السلبي للوباء على الاقتصاد، الاضطراب في سلاسل التوريد والنقل، الظروف الجوية القاسية والتغيرات المناخية، زيادة كلفة الطاقة وعوامل أخرى.

نظرا لإنتاج كل من روسيا وأوكرانيا نسبة 30% من الإنتاج العالمي، أسهمَ الغزو الروسي لأوكرانيا في نقص الطعام وزيادة أسعار المواد الأساسية مثل الذرة والقمح والشعير وزيت عباد الشمس. تعد روسيا ثالث أكبر بلد منتج للنفط في العالم، بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. ومن بين خمسة ملايين برميل من النفط تنتجها روسيا يوميا، يصدر أكثر من النصف إلى أوروبا[2].

بدأ منحى ارتفاع أسعار المحروقات والغذاء قبل عودة الحياة إلى طبيعتها بسبب كورونا وقبل الحرب الروسية على أوكرانيا. ارتفاع الأسعار هذا وصل على مستوى الغاز الطبيعي إلى أكثر من 300% بالمائة منذ بداية العام 2021. وارتفع معدل سعر برميل النفط إلى أكثر من 85 دولارا في اكتوبر2021 بعدما كان بحدود 45 أوائل نفس السنة[3].

رفعت العقوبات الأمريكية- الأوروبية المفروضة على قطاع المحروقات الروسية الأسعار العالمية إلى

مستويات خطيرة، جارةً مجمل الاقتصاد العالمي نحو تضخم طيار وأزمة اجتماعية كارثية، وتسبب بانهيار القدرة الشرائية وشبح مجاعات حقيقية بمناطق العالم خصوصا في قارتنا إفريقيا التي تواجه تضافر جفاف حاد مع نتائج الاضطراب العالمي.

أدت الصراعات بمحاذاة ممرات الملاحة الدولية (البحر الأحمر-الخليج العربي/الفارسي-بحر الصين...) إلى ارتفاع أسعار التأمين البحري.

كما أدت آثار الأزمة البيئية التي تعاني منها مناطق عدة في العالم، والتي اتخذت طابع جفاف حاد أو فيضانات كارثية إلى نقص الإنتاج الفلاحي وزيادة الواردات من الغذاء ما فاقم أزمة الغذاء العالمي.

ما العوامل الجوهرية التي تفاقم تداعيات الغلاء على الكادحين

ثمة عوامل مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي بالمغرب تفسر الآثار الوخيمة لارتفاع الأسعار على عمال المغرب وكل طبقاته الكادحة.

الجفاف البنيوي

يُعَدُّ هذا الموسم أسوأ جفاف يشهده المغرب منذ 30 عاما، فالأمطار هذه السنة أقل بنسبة 64% من المتوسط، الأمر الذي أدى لاستنزاف مخزون معظم السدود التي تقلصت مياهها بالفعل بعد سنوات من التقلب المناخي. وفي بلد تمثل الزراعة فيه أكبر قطاع مشغل ومثلت 17% من الناتج المحلي عام 2021 يكشف عمق الضربة النازلة على صغار المزارعين وعمال قطاع الفلاحة.

صرح الاقتصادي نجيب أقصبي «على مدى قرن من دراسة تطور المناخ بالمغرب، يلاحظ أن الجفاف يأتي سنة كل 10 سنوات، لكن منذ الثمانينات تقلصت هذه المدة إلى سنتين أو ثلاث سنوات، بحيث نشهد سنة جافة وأخرى غير جافة... بنية الإنتاج الفلاحي الموجودة اليوم تتطلب كميات هائلة من الماء، علما أن وضعية الفرشة المائية تراجعت، إضافة إلى ارتفاع الطلب بسبب النمو الديمغرافي[4]»

لا يتمثل الخطر فقط في تضرر القرى والأنشطة الزراعية والرعوية، بل أيضا في خطر التزود بمياه الشرب في المدن الكبرى في حال تأخر موسم الامطار.

الجفاف إذن معطى بنيوي، لكن السياسة الاقتصادية القائمة على أنشطة اقتصادية مستنزفة للمياه، كالاستثمارات السياحية المسؤولة عن خطر التدمير البيئي للوسط الطبيعي والزراعات التصديرية المستهلكة للمياه كالحوامض والبواكر والبطيخ الأحمر والافوكا...الخ، المترافق مع التبعية الغذائية عبر استيراد حاجيات المغاربة من الخارج كالقمح.

البطالة والأجور المتدنية

الطبيعة المتخلفة للاقتصاد المغربي الناتجة عن تبعيته للإمبريالية تحكم عليه بالعجز عن توفير مناصب شغل تمتص اليد العاملة المتدفقة سنويا نحو سوق الشغل، ما يؤدي إلى بطالة جماهير دائمة. ارتفعت نسبة البطالة بفعل جائحة كورونا ونتيجة الجفاف الحاد الذي قلص من أيام العمل في القطاع الفلاحي ودفع صغار الفلاحين للهجرة إلى مدن عاجزة عن توفير مناصب شغل بالعدد الكافي، فنتج عن أزمة القرية أزمة مدينية متعددة الأوجه.

حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط فقد الاقتصاد المغربي 52000 منصب شغل بين الفصلين الأولين من سنتي 2021 و2022، مع التأكيد أن معدل البطالة انخفض من 12.5% إلى 12.1% على الصعيد الوطني، لكن ارتفاع حجم البطالة لا يمكن للعين أن تخطئه.

إن العاطلين- ات بلا دخل ويعيشون عالة على الآخرين، ويفاقم غلاء الأسعار أوضاعهم- هن بحيث يفقد الكثيرون معيلهم بسبب عدم قدرته على تحمل الإنفاق على الغير. إن مطلب الدخل المضمون للجميع يعتبر حقا للحماية من اقتصاد عاجز عن توفير الشغل ويحمل في أحشائه أزمات تنزل بثقلها على الشغيلة العاملين منهم والعاطلين قسرا.

تفكيك صندوق المقاصة

لعب صندوق دعم المواد الاستهلاكية الأساسية دورا مهما في الحماية ضد ارتفاع الأسعار، كان بمثابة أجور غير مباشرة وصمام مان لامتصاص عدم ثبات أسعار المواد المستوردة من الخارج. عملت الدولة بأمر من المؤسسات المانحة على تفكيك تدريجي لهذا الصندوق وتقليص السلع المدرجة في نطاق دعمه. تحججت الدولة بذرائع كاذبة، منها أن الدعم يذهب لغير مستحقيه، وأنها سائرة نحو دعم مباشر للأسر المحتاجة، في حين أن الإبقاء على صندوق الدعم وتوسيعه ليشمل سلع أخرى المقرون بفرض ضريبة تصاعدية على الثروة يقطع دابر حججها الواهية. غايات الدولة الحقيقية استعادة تلك الأموال لتضعها في مصلحة الرأسمال الأجنبي والمحلي وتجبر الكادحين- ات تسديد الفواتير رغم عجزهم- هم الأكيد.

إن مواجهة التضخم العالمي وحماية المستهلك المغربي مستحيلة دون النضال لإجبار الدولة على العودة لتقوية صندوق المقاصة وتمويله من الضرائب على الأغنياء ومراقبة دقيقة لتدبيره

تدمير الخدمات العمومية

الخدمات العمومية المتنوعة من صحة وتعليم ونقل عمومي ومجالات ترفيه...الخ هي حاجيات تغطي كلفتَها المالية العمومية، ولا يتحمل المستهلك كلفتها المباشرة عبر الأداء كما هو الحال مع القطاع الخاص وتسعير الخدمات. كل مس بالطابع العمومي لتلك الخدمات، سواء بخوصصتها التامة أو بفرض تسعيرة مقابل الاستفادة حتى وإن حافظت على طبيعتها العمومية، يؤدي إلى ضغط على الأجور ما يجعل أي زيادة في الأجور بلا أثر عملي على القدرة الشرائية الفعلية. إن الدفاع عن الخدمات العمومية الجيدة والمجانية والنضال لمواجهة استراتيجية خوصصتها بفسح المجال للاستثمار الرأسمالي للاستحواذ عليها، هذا الدفاع هو لحماية القدرة الشرائية من التدهور وأحد أنجع الطرق لمواجهة انهيار قيمة الاجور.

لأجل إجراءات عاجلة لحماية القدرة الشرائية للعمال والكادحين

قررت الدولة إجراءات غايتها منع انفجار الوضع الاجتماعي في بلد شهد نضالات متتالية ضد أوضاع

تتمة في ص 05

1 الوثيقة متوفرة على موقع المندوبية السامية للتخطيط
2 أنظر موقع bbc العربية .
3 أنظر موقع dw عربي
4 https://lakome2.com/economie/261466/

حملة مقاطعة مواد الاستهلاك لعام 2018
الدروس والعبر

بقلم، سامي علام

سياق حملة مقاطعة بعض المواد الاستهلاكية

شهد المغرب سنة 2018 موجة عارمة لمواجهة الغلاء الذي عرفته المواد الغذائية تمثلت في حملة لمقاطعة

بعض هذه المواد. إذ عمت مختلف وسائل التواصل الاجتماعي دعوات للامتناع بشكل اختياري ومتعمد عن استخدام أو شراء تلك المنتجات التي تحتكر بعض الشركات الكبرى معظم إنتاجها وتتحكم في أثمانها لإرغامها على تخفيض الأسعار، وهمت المقاطعة أساسا منتجات الحليب والمياه والبنزين.

في 20 أبريل أطلق عدد كبير من المغاربة على شبكات التواصل الاجتماعي «هاشتاغ» (وسم) تحت اسم «خليه يروب» أي (دعه يفسد)، لمقاطعة منتجات «سنترال دانون» شركة مغربية فرنسية، تمتلك شركة دانون 91 بالمائة من أسهمها ويمتلك الهولدينغ الملكي 5 بالمائة من الأسهم في حين تتوزع4 بالمائة من مجموع الأسهم بين صغار المساهمين، وهي أكبر منتج للحليب ومشتقاته في المغرب، تهيمن على 60% من السوق المحلية.

كما استهدفت المقاطعة احتجاجا على ارتفاع أسعار الوقود، شركة «افريقيا غاز» المحتكرة لتوزيع الوقود بالبلد وتمتلك محطات بيع الوقود، وهي التابعة لشركة أكوا المملوكة لوزير الفلاحة والصيد البحري أنذاك عزيز،من أغنى أغنياء البلد فاقت ثروته 2.1 مليار دولار. وكانت أسعار الوقود العادي أنداك تقل عن 9 دراهم مغربية (0.9 دولار) قبل رفعها لأكثر من 10 دراهم (دولار واحد)، في حين تغيّر سعر الوقود الممتاز من أقل 10 دراهم إلى أزيد من 11 درهم (1.2 دولار).

واستهدفت المقاطعة شركة المياه المعدنية «سيدى علي» المملوكة من قبل مريم بن صالح الرئيسة السابقة لنقابة أرباب العمل «الاتحاد العام لمقاولات المغرب» وتقترب حصتها في السوق المغربي من 60%. وكان سعر عبوة الماء سعتها لتر ونصف المعبئة من قبل الشركة الشركة 6 دراهم (0.6 دولار) في حين تبلغ نفس العبوة لدى شركات أخرى 5 دراهم (0.5 دولار)

استهدفت الحملة هذه الشركات دون غيرها لأن الشركات الثلاث هي المتحكمة في السوق المغربية ومعظمها مملوكة من قبل حكام البلد أو مرتبطة بنخب اقتصادية وسياسية أو بشركات أجنبية، فهم مصدر المصائب الاجتماعية بالبلد.

لقيت الحملة دعما من صفحات فيسبوك لأكثر من مليوني مستخدم، تعبيرا عن الإحباط الذي شعر به المغاربة بسبب تردي أوضاعهم الاجتماعية، وانضم إليها عدد من الفنانين والإعلاميين والرياضيين، وشهدت العديد من المدن المغربية انتشارا واسعا لفيديوهات مواطنين أرجعوا مادة الحليب للشركة وامتناع عدد كبير من التجار الصغار عن اقتنائها وبيعها، وكانت هذه المنتجات مصدر مستملحات ، وانخرط في الحملة مغاربة المهجر بنشر فيديوهات تكشف مفارقة الأثمان بين المواد الغذائية المرتفعة بالمغرب مقارنة بأثمانها في دول أخرى عبر العالم بما فيها المرتفعة الدخل، مما أبرز أن هذه الشركات لا تراعي القدرة الشرائية لمواطني البلد.

شجع على اتساع رقعة الحملة ما عرفته حملة شبيهة بالجزائر سنة 2018 من نجاح، والتي استهدفت سوق السيارات، حيث كانت أسعار البيع لبعض العلامات تفوق الأسعار المصرح بها لدى الحكومة ب 25 بالمائة، فأطلق ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي حملة وسم «خلّيها تصدّي» أو «دعها للصدأ»، حثت الجزائريين على مقاطعة شراء بعض السيارات ولقيت الحملة تجاوبا كبيرا وسرعان ما استجابت العلامات المعتمدة في الجزائر لضغط حملة المقاطعة وخفّضت أسعار مبيعاته. كما شن الجزائريون حملات مقاطعة للدجاج، تحت وسم «خليه بالريش» (دعه بريشه) فهوت أسعاره إلى قرابة 30 بالمائة، في أقل من أسبوع، وتكرر نفس السيناريو مع بيع السمك.

رد البورجوازية ودولتها على الحملة

تجاهلت الحكومة المغربية حملة المقاطعة في بدايتها واعتبرتها مجرد حملة «افتراضية» وليست واقعية سرعان ما ستخفت، لكن بعد توسعها واستمرارها لثلاث أسابيع سارعت فأصدرت بيانا لتحذر من تداعياتها على الاقتصاد الوطني خصوصا مع اقتراب شهر رمضان الذي يتزايد فيه استهلاك المغاربة للحليب، وطالبت فيه بإنهاء المقاطعة لأنها تلحق أضرارا بتعاونيات الحليب والمنتجين المرتبطين بها، ومن بينهم أغلبية من الفلاحين الصغار، وسيكون لها تأثير سلبي على الاستثمار الوطني والأجنبي، والاقتصاد المغربي. كما دعا وزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد (التجمع الوطني للأحرار) في كلمة له بمجلس النواب (الغرفة الثانية بالبرلمان)، إلى دعم مقاولات البلاد بدل مقاطعتها، لكونها تدفع الضرائب وتوفر عددا كبيرا من مناصب الشغل، واصفا المقاطعين بـ«المداويخ» أي (مصابون بدوار ولا يفقهون ما يفعلون) واعتبر عزيز أخنوش (التجمع الوطني للأحرار) وزير الفلاحة المغربي وأحد المستهدفين من الحملة أن المقاطعة ستضر بالعديد من المواطنين العاملين بشكل مباشر في هذه القطاعات التي شملتها الحملة، انضم لحسن الداودي (العدالة والتنمية) وزير الشؤون العامة والحكامة لوقفة احتجاجية نظمها عمال في شركة «دانون» تنديدا بالمقاطعة أمام البرلمان، في إشارة لمعارضته للمقاطعة. ووصل الأمر ببعضهم أن اعتبروا الدعوة لمقاطعة منتوجات محلية خيانة للوطن، بل حاولت الحكومة تمرير قانون بالبرلمان يمنع مقاطعة أي منتوج وطني ويجرم الدعوة للمقاطعة، هكذا أعادوا نفس ما قاموا به تجاه حراك الريف من تجريمه واتهامه بالعمالة للخارج.

ولدر الرماد في العيون والمناورة كما جرت العادة فتح تحقيق برلماني حول المنافسة في سوق المحروقات خلص في تقريره إلى ارتفاع أرباح الموزعين منذ إنهاء دعم الوقود في 2015 فتمكنت شركات توزيع الوقود من تحقيق أرباحا وصلت إلى 1.7 مليار دولار منذ تحرير سوق السولار والبنزين. فشركة «توتال المغرب» ثالث موزع للوقود في البلد ارتفعت أرباحها من 289 مليون درهم في السنة 2015 إلى 879 مليون درهم في 2016.

انتهى تقرير مجلس المنافسة إلى سلة المهملات بعد إقالة الملك لرئيسه إدريس الكراوي (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) رحو يوم 21 مارس 2021وتعيين آخر محله هو أحمد. وهذا الأخير تدرج في خدمة الشركات والأبناك منذ سنة 1982 (الخطوط الملكية المغربية، شركة (سيما ميترا)، مصرف المغرب)، قبل أن يعيَّن رئيسا مديرا عاما لشركة (لوسيور كريستال) في مارس 2003 ثم مديرا عاما للقرض العقاري والسياحي سنة 2019. وقد فهم دوره المحدّد جيدا، إذ صرح عقب تعيينه: «دورنا هو التنظيم فيما يتعلق بالقوانين المتعلقة بحماية المستهلك وتحديد الأسعار وعملية التركيز. وهذا هو الدور المنوط بالمجلس بموجب الدستور والقوانين ذات الصلة، لكنه أيضاً لبنة أساسية في بناء ثقة الفاعلين الاقتصاديين في الاقتصاد المغربي».

مالذي حققته حملة المقاطعة؟؟

ألحقت حملة المقاطعة خسائر فادحة بالشركات المستهدفة وتأثرت مبيعاتها، وتراجعت أسهمها في البورصة. فسنترال دانون أعلنت أنها خسرت ما بين 25 و30 في المائة من رقم معاملاتها ما كبّدها خسارة وصلت إلى 50 مليون دولار، بعد أرباح في حدود 12 مليون دولار في عام 2017 وقلصت من كميات الحليب التي تجمعها من 120 ألف مزارع بنسبة 30 بالمئة، وأنهت العقود القصيرة الأجل التي تربطها بالعمالة المؤقتة. عقد مدير شركة دانون لقاء مع العديد من الشباب والصحافة ومؤثري وسائل التواصل الاجتماعي، وأرغمت على خفض سعر لتر من الحليب بدرهم واحدا خلال رمضان.

أما شركة «أولماس للمياه المعدنية» المنتجة لمياه سيدي علي عملت بدورها للتخفيف مما لحقها من خسائر على نقل نحو 80 شخصا أسبوعيا بالحافلات لزيارة نبع مياهها في جبال أطلس لمحاولة إقناع المستهلكين بأن أسعارها عادلة.

كما أرغمت الحملة الدولة على إعادة بعث مجلس المنافسة الذي ظل مجمدا لمدة أربعة أعوام.

لماذا لم تحقق الحملة أهم أهدافها؟

شكلت المقاطعة أكبر احتجاج شعبي بعد نضالات 20 فبراير 2011 واحتجاجات الريف 2016، غير أن الحملة وُجهت ضد الشركات وفقط وليس ضد حكومتها وسياستها بشكل مباشر، كما ظلت افتراضية حبيسة وسائل التواصل الاجتماعي، دون أن تترجم لاحتجاجات شعبية فعلية ضد شراهة تلك الشركات وضد سياسة الدولة المسببة بشكل أساسي في ما عرفته تلك المواد من غلاء، فالدولة هي التي ألغت صندوق المقاصة وعومت الدرهم وحررت سوق المواد الطاقية وهي إجراءات أشاد بها صندوق النقد الدولي بل فرضتها تلك المؤسسات الدولية المانحة للقروض لفتح البلد في وجه الشركات الأجنبية والمحلية الكبرى لامتصاص خيراته. وأوهمت الشعب أن من شأن المنافسة أن تخفض الأسعار لكن الذي جرى هو أن سياستها فتحت جيوب الكادحين في وجه شراهة تلك الشركات.

انطلقت الحملة ثلاثة أسابيع قبيل شهر رمضان، الذي ترتفع فيها نسبة الاستهلاك ويزداد الإقبال على تلك المواد، إلى جانب أن مقاطعة تلك المواد كانت لها تأثيرات اجتماعية هامشية كاستغلال تراجع المبيعات لتسريح العمال والتخلص منهم فظهرت مناشدات لوقف الحملة من جانب عمال شركة «سنطرال دانون» الذين احتجوا قبالة مبنى البرلمان وتأثر الفلاحون الصغار حيث أوقفت الشركات التزود بالمواد الأولية منهم.

كما أن الحملة تميزت بعدم انخراط تنظيمات سياسية ونقابات عمالية وجمعيات حماية المستهلك، رغم تبجحها الدائم بالدفاع عن تحسين القدرة الشرائية للسكان، كما أن عدم بروز مطلقي الحملة سهل الاقتناع بأن مصدرها شبيبة حزب العدالة والتنمية لخصومات سياسية، خاصة وأنهم اشتهروا بمدى نشاطهم على هذه الشبكة خاصة أن هاشتاغات ودعوات جديدة لمقاطعة مواد أخرى ارتفعت أسعارها كالزيت... لم تلقى نجاحا مما أبرز أن حملة المقاطعة تلك استهدفت شركات بعينها لخصومات سياسية.

تلقي حملة المقاطعة ضوءا على النقاش الاستراتيجي الذي يهرب الجميع من طرحه: هل يمكن تحسين الوضاع الاجتماعية دون القضاء على الرأسمال ودولته؟ فكل التحسينات التي يجري انتزاعها تتمكن الدولة وأرباب العمل من استعادتها بعد خفوت الاحتجاج. حدث هذا بُعيد ضمور حركة 20 فبراير، وها هو يحدث حاليا، فنفس الشركات التي اضطرت إبان حملة المقاطعة على تخفيض طفيف لأثمان منتوجاتها، تستغل تداعيات حرب روسيا على أوكرانيا لرفع أسعارها مرة أخرى: ارتفعت أسعار الوقود لتبلغ 18 درهما، قبل أن تعود لتستقر في 15 درهما، وقامت شركتي الحليب سانترال والجودة برفع منتوجات الحليب واليغورت.

يحتم هذا ربطا لمطالب النضال الشعبي الآنية بالمطلب المركزي لكل نضال عمالي وشعبي: تدمير أصل كل الشرور: الرأسمالية التابعة ودولتها الاستبدادية.

أسباب الغلاء وما العمل لحماية القدرة الشرائية للعمال

تتمة الصفحة 03

الغلاء.

أطلقت الدولة برنامج أوراش لتشغيل مؤقت للشباب، وقررت زيادة الأجور في القطاع الخاص بـ 5% بالمئة وفي القطاع الفلاحي بـ 10% بالمئة ويمكن أن تقر إجراءات أقل في القطاع العام نفسه. تدرك الدولة جيدا الانكماش الخطير للقدرة الشرائية وحقيقة الأوضاع الاقتصادية للكادحين- ات، وتعرف أجهزتها درجة الاستياء الكامن في الأعماق الذي لا تعكسه لا تقارير رسمية ولا تذكره التصريحات الرسمية التي تقوم على تزييف الحقائق. لكن عمق قاع البؤس ومستوى انهيار الأجور يحد من فعالية تلك الإجراءات علما أن قسما عريضا من الأجراء لن ينال منها شيئا لكونه يعمل خارج قانون الشغل.

لوقف تدهور أوضاع الشغيلة والكادحين- ات، ولأجل فرض إجراءات عاجلة من شأنها تحسين أوضاعهم- هن لا بد من رفع لائحة مطالب محورية وتحديد مصادر تمويلها.

- السلم المتحرك للأجور وربط الأجور بالأسعار[5]: الحركة النقابية الوفية لمهمة الدفاع عن العمال مطالبة أن تضع على رأس أولوياتها هذا المطلب التاريخي الذي رفعته الحركة النقابية دفاعا عن القوت اليومي للعامل-ة وأسرته- ها. والحال أن الحركة النقابية المغربية طلقت منذ زمان هذا النوع من المطالب وقنعت بأن تؤثث طاولات إعلان صدقات الدولة كلما دعتها لالتقاط الصور.

- التعويض عن البطالة: البطالة الجماهيرية الدائمة تخدم مصلحة الرأسماليين، فهي تجعل سعر قوة العمل زهيدة وهي عامل ضغط تحد من قدرة العمال على النضال لرفع الأجور فهي كاسر نضال العمال المضربين. ان النضال النقابي لفرض تعويض عن البطالة سيترتب عنه تحسن ا كبير ا لمجمل ظروف عمل الطبقة العاملة ويعزز أوضاع نضالها الطبقي. إن حماية العمال العاطلين من ارتفاع الأسعار غير ممكن دون النضال لفرض مطلب التعويض عن البطالة.

- صندوق المقاصة: بدل إقباره كما يأمر صندوق النقد الدولي يجب فرض توسيع لائحة السلع التي يشملها الدعم وضرب الاحتكار الذي ينهب جيوب الكادحين، علينا النضال لزيادة موارد الصندوق بفرض ضريبة تصاعدية على الأرباح.

- الخدمات العمومية المجانية والجيدة: وقف استراتيجية تفكيكها عبر التمكين المتسارع للاستثمار الخاص منها، والإبقاء على مجانية الخدمات العمومية وجودتها بوضع آليات الرقابة لمواجهة الفساد المستشري فيها. يجب تأميم مؤسسات التعليم الخصوصي والمصحات الخاصة وشركة لاسمير وإجبار أساطين المحروقات على إرجاع ما سرقوه من أموال الشعب بدسائس احتكارهم.

ليس غلاء الأسعار حادثا ظرفيا، بل هو نتيجة لطبيعة عصر العولمة الرأسمالية والاضطراب العنيف بسبب التنافس على مناطق النفوذ عالميا. يؤدي انهيار الأسعار إلى إغلاق المقاولات وتسريح جماعي للعمال ما يفاقم بؤسهم الاجتماعي، ويؤدي غلاء الأسعار بدوره إلى انهيار القدرة الشرائية والعجز عن تلبية الحاجيات الأساسية للأسر العمالية.

الغلاء مشروع مربح حيث ينهب الرأسماليون العمال والكادحين ويحملونهم دفع فاتورة أزمة نظامهم الاقتصادي. واجب منظمات العمال والتنسيقيات الشعبية ضد غلاء الأسعار النضال لفرض سياسة حمائية من كوارث الرأسمالية عبر إجراءات تمول من أرباح الرأسماليين، هم لن يقبلوا بذلك إلا ان أجبروا على الإذعان او نزع ملكية ما نهبوه ليلبي الشعب الكادح حاجياته الأساسية.

5 ارنست ماندل: الدفاع عن القدرة الشرائية للعمال ضد التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة http://www.almounadila.info/wp-content/uploads/2022/02/vie-cher.pdf

لماذا تعجز الجبهة الاجتماعية المغربية عن فعل نضالي في مستوى متطلبات الظرف؟

بقلم محمود جديد

متم شهر ديسمبر تستكمل الجبهة الاجتماعية المغربية [ج.إج.م] عامها الثالث. وإن كانت أثارت عند تأسيسها أملا في أن تتمكن قوى النضال العمالي والشعبي أخيرا في توحيد فعلها بما يتيح وقف الغارات البرجوازية على حقوق سواد الشعب الأعظم ومكاسبه الطفيفة، فقد أبانت بما يكفي، ويزيد، قصورها عما يتطلب الوضع العمالي والشعبي من مهام.

فلم يقتصر الأمر على عدم تمكن من تحسين وضع ضحايا السياسة الجارية، بل تجاسرت البرجوازية ودولتها على رفع إيقاع هجومها. تجلى هذا في استئناف خطة الاجهاز على مكاسب أنظمة التقاعد، وفي التحضير لتسديد ضربات امتد التهديد بها سنوات عديدة، بمقدمتها قانون منع عملي للإضراب، جرى التلويح بمشاريعه المتعددة منذ عقدين. فضلا عن السعي لتجسيد حلم ارباب العمل في تفكيك قانون الشغل، وإشاعة ما يسمى المرونة، أي مزيدا من هشاشة أوضاع الأجراء المهنية وما يجر ذلك من إضعاف قدرتهم على الدفاع عن النفس.

هذا وفيما تتطاير هنا وهناك شرارات الكفاح العمالي والشعبي، أبرزها مؤخرا حراك مدينة أزمور، يبدو أن دعوات الجبهة الاجتماعية للاحتجاج أيام 15 و16- و 17 أكتوبر لم تلق بأي وجه الاستجابة المتناسبة مع درجة تكهرب المناخ الاجتماعي بفعل الغضب المتنامي إزاء موجة الغلاء المتصاعدة.

تطرح هذه المفارقة على كل مناضل ومناضلة سؤال تفسير الهوة بين جبهة اجتماعية تدعو للنضال دون تجاوب في المستوى المطلوب، واحتجاجات شعبية تلقائية لا دور لتلك الجبهة فيها.

أولا، كيف نفسر أن منظمة جماهيرية من قبيل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، العضو الأساسي في الجبهة الاجتماعية، سارت في نه منحرف عن النضال نحو ما يسمى «الحوار الاجتماعي» وما أفضى اليه في اتفاق استسلام 30 ابريل 2022 من ويلات على الشغيلة، حد قبول النيل من حقهم في الإضراب، أي نزع سلاحهم لتمرير مزيد من السياسات المدمرة اجتماعيا؟

وفوق هذا، ما تفسير إحجام الاتحاد المغربي للشغل عن الانضمام إلى الجبهة الاجتماعية، وانخراطه عمليا في جبهة مع حزب الاحرار، منذ دعمه انتخابيا إلى التصفيق للتدابير المعادية للطبقة العاملة عبر حكومة واجهة يرأسها اخنوش عزيز؟

السؤالان عن الاتحادين النقابيين الكبيرين في علاقتهما بالجبهة الاجتماعية أساسي لأن رافعة تنظيم الدينامية النضالية والشعبية وتطويرها بالمغرب هي الحركة النقابية العمالية بما تشكل من شبكة تنظيمية في أماكن العمل، قائمة وذات مقدرة على التعبئة شعبيا، بينما لم تخلف الحركات الشعبية بمختلف مواقعها وانواعها، أي بنيات تنظيمية من شأنها اليوم الإسهام في بناء الجبهة الاجتماعية جماهيريا ونضاليا.

الاتحاد المغربي للشغل منظمة عمالية متحكم بها فوقيا بإحكام بواسطة آلية بناها المحجوب بن الصديق منذ اختار، مع زمرته في قيادة المنظمة، قبل 60 سنة، دعم الملكية، أيام صراعها مع يسار الحركة الوطنية، وذلك بتحييد الشغيلة المنظمين نقابيا وكبح كفاحيتهم وتخبيلهم سياسيا. آلية تزودت بنفس جديد منذ مناورة المؤتمر العاشر التالي لوفاة القائد التاريخي المنطلية على معظم اليسار. أساس سياسة بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل حماية مصالحها المادية وامتيازاتها وإنمائها، تحت غطاء خطاب «نضالي» خادع. من ثوابت آلية التحكم تقليص حجم اليسار داخل المنظمة واخضاعه للخط البيروقراطي تحت طائلة الاجتثاث. وقد مثلت تجربة التوجه الديمقراطي المجهضة عن وعي انتصارا للبيروقراطية رادعا اليوم لأبسط ميول الرفض والانتقاد داخل المنظمة. مجمل القول إن الجبهة الاجتماعية لم تحظ سوى بتجاهل من بيروقراطية الاتحاد المغربي لأن هذه تدرك حاجة النظام اليها في هذا الظرف المتسم بتعاظم شحنة الغضب العمالي والشعبي، فكانت في الموعد وفق المطلوب لنصرة أخنوش.

موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو موقف فيدرالية اليسار التي تهيمن سياسا داخل هذا الاتحاد العمالي. هذا اليسار، ومعه الاشتراكي الموحد الذي لا تكف أمينته العامة عن تنبيه الحاكمين ووعظهم إزاء خطر «تهديد السلم الاجتماعي»، يسار لا يروم تغيير الأوضاع بل ترقيع ما يمكن ترقيعه لتفادي «الانفجار الاجتماعي». اتضح هذا جليا لما تصاعدت موجة الثورة المضادة بمنطقتنا، في شكل حروب أهلية مدمرة، لاسيما مثال سوريا. فقد كانت لازمة ذلك اليسار آنئذ، بوجه التحركات النضالية المحلية، حفظ «الاستقرار».

طبيعة هذا اليسار هي التي جعلته أيام حراك الريف/جرادة يخشى على الاستقرار، داعيا النظام إلى تدارك الموقف قبل أن تتصاعد الدينامية النضالية وتعصف بالاستقرار.

الطبيعة السياسية ذاتها هي التي منعت المهيمنين على الحركة النقابية من مساندة فعلية لحركة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد لإسقاط خطة تعميم هشاشة الشغل في قطاعات الدولة. حيث كان بوسع هذه الحركة الفئية، بعنفوانها الكفاحي، أن تبث قوة في مجمل الحركة النقابية لو تفاعلت هذه طبق ما تقضيه علة وجودها.

ففي ميدان النضالات الجارية، عماليا وشعبيا، تتكشف النوايا الحقيقية، وليس في كلام عن النضال في ميثاق تأسيس الجبهة وبيانات ملتقياتها الوطنية.

لماذا لا تتعبأ قواعد النقابات العمالية؟

دلت التحركات التي نظمتها الجبهة الاجتماعية أن القاعدة النقابية لا تحتشد كفاية لإنجاحها. القواعد النقابية يشلها ما تربت عليه من منطق قطاعي، وفئوي، وحتى انطوائي داخل المقاولة الواحدة، والانشغال بمصالح مهنية ضيقة. تقاليد النضال العمالي الجماعي ضعيفة جدا، فما بالك بالنضال إلى جانب قطاعات اجتماعية أخرى غير عمالية. ولا رغبة لدى القيادات في تحرك قاعدي من هذا القبيل، لما يحبل به من دينامية قد تعصف بالاستقرار داخل النقابات. القاعدة العمالية في تصور القيادات كتلة للضبط والتحريك المتحكم به وفق مقتضيات العلاقة بالبرجوازية ودولتها. ولا شك ان ما يكرس هذا الواقع المرير هو انعدام يسار يشيع قيم النضال الطبقي ومبادئ النقابة المسيرة ذاتيا، وهذا أحد أبعاد القصور الفكري-السياسي لدى معظم اليسار المنتسب الى قضية تحرر الشغيلة، ومن أكبر معضلات الحركة العمالية المغربية.

الخلاصة أن قوى تدعي النضال من أجل الحقوق الاجتماعية ومن أجل الديمقراطية تجد نفسها إزاء وضع اجتماعي في ترد مستمر يغذي غضبا متعاظما، ويتطلب بالتالي خطة نضال موحد، لكن الطبيعة السياسية لهذه القوى تجعلها ترتعب من تحرك جماهيري حقيقي، فتسعى لتنظيم تحرك مضبوط بميزان عدم الاخلال بالاستقرار، أي انها تمتنع عن مساندة النضالات الشعبية و الانخراط فيها عندما تنطلق هذه النضالات من تلقاء ذاتها، والسعي إلى تعبئات مضبوطة خراج السياقات النضالية، فتكون النتيجة ما نعاين كلما دعت الجبهة الاجتماعية المغربية إلى تحرك في هذه المناسبة أو تلك.

لكن الجبهة الاجتماعية المغربية، والقوى المكونة لها كل على حدة، ليست مجرد أجهزة تنظيمية، انها مناضلون ومناضلات قد تكون نسبة كبيرة منهم غير راضية على أحوال اليسار ومنظمات النضال، ومنها الجبهة، لكنها لا تستشرف أي افق آخر. إننا جميعا، نحن مناضلو ومناضلات الحركة النقابية، ومجمل القوى التقديمة، مدعوون لتشريح حالتنا، وتوضيح مكامن الضعف، لاستجلاء سبل النهوض. فليس البديل عن استقرار نظام الاستغلال الاضطهاد والاستبداد هو حتما فوضى وفتنة، كما يروج المستفيدون من الوضع القائم، بل حركة نضال عمالي وشعبي ذات أهداف تحررية واضحة، ومبنية تنظيميا، نقابيا وسياسيا، معتمدة التنظيم الذاتي، تقود المغرب إلى وضع ينعم فيه المقهورون/ات حاليا بالحرية والديمقراطية والحياة اللائقة. وهذا البديل يبنى بالانخراط في النضالات الجارية، وتطويرها، وبالتقييم المنتظم لأشكال التنظيم والنضال وشعاراته. وكل تحفظ عن سلوك هذا السبيل الكفاحي الديمقراطي إنما ينمي حظوظ القوى السياسية الرجعية التي تتغذى من يأس الجماهير المقهورة وتدفع صوب بدائل لا تقل همجية من الاستبداد والرأسمالية القائمين.

الدلالة التاريخية لاتفاق الاستسلام الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2022 ومهام المناضلين/ات العماليين/ات

بقلم: تيار المناضل-ة

سيدخل اتفاق 30 أبريل 2022، بين ارباب العمل ودولتهم من جهة والقيادات النقابية من جهة أخرى، تاريخ الحركة العمالية بالمغرب عنوانا لإحدى اكبر الهزائم بدون معركة. ولا شك أنه تتويج لمسار طويل من الانحدار شهدته تلك الحركة بموازاة هجوم برجوازي متصاعد سايرته القيادات النقابية طيلة عقود بمنطق «الشراكة الاجتماعية».

واذا تمكنت البرجوازية ودولتها من إحراز النصر في كل الغارات المتضمنة في ذلك الاتفاق، فتكون هزيمتنا تاريخية بمعنى الكلمة التام. فما يسعى اليه العدو الطبقي نوعي، فيه إجهاز على حق الإضراب، وتعميم لإضفاء الهشاشة على علاقات الشغل، ونيل إضافي من مكاسب التقاعد، وتضييق أشد على الحرية النقابية.

إنها تحديات غير مسبوقة تستدعي حشدا استثنائيا لقوى الطبقة العاملة، وتوجها لبناء جبهة نضال عمالي-شعبي.

1 - سياق الاتفاق الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2022

أ - تسريع أوراش التراكم الرأسمالي بتشديد استغلال الطبقة العاملة

- حكومة الواجهة الجديدة

جاء اتفاق 30 ابريل2022 بعد سبعة أشهر من تنصيب حكومة الواجهة الجديدة برئاسة عزيز اخنوش. حكومة واجهة كانت إعلانا على مواصلة السياسة النيوليبرالية الشرسة بعد ترتيب آلية التدبير السياسي بالتخلص من حزب العدالة والتنمية «الإسلامي». فليس ما يسمى «نموذجا تنمويا جديدا» غير توضيب لنفس السياسة البرجوازية/الامبريالية المطبقة منذ عقود، قوامها خدمة الرأسمال الاستعماري الجديد، عبر آلية الديون، وتأمين شروط مثلى لاستثماراته، في تعاون وثيق مع الشرائح العليا من البرجوازية المحلية الملتفة حول الملكية. وإن كان مجمل القيادات النقابية قد واكب هذه السياسة المعادية للطبقة العاملة وعموم المقهورين/ات، فقد تجرأت إحداهن بالمجاهرة بمساندة حزب ما يسمى بالأحرار انتخابيا، ثم بالتصفيق له بعد فوزه برئاسة الحكومة، وما هذا سوى أمارة انعدام معارضة نقابية يحسب لها حساب.

وعبر هذه الواجهة الجديدة، تقوم الدولة بتسريع أوراش التراكم الرأسمالي في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي من فلاحة وسياحة وبحر ومناجم وصناعة وطاقة، والقطاع المالي، والخدمات. ومنحت أولوية لمشاريع البنية التحتية من طرق ونقل طرقي وسككي وبحري وجوي. وتؤهل قطاعي التعليم والصحة لتوسيع خصخصتهما وتقليص الخدمة العمومية. وعلاوة على توفير العقار والماء والطاقة ومناطق حرة، تسخر المالية العمومية لتمويل شروط تحقيق الأرباح الخاصة عبر إعانات وتحفيزات ضريبية.

وتتوافق الدولة مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لربط هذه الأوراش بمتطلبات الرأسمال العالمي عبر التصدير واتفاقيات ما يسمى بالتبادل الحر التي تسمح بدخول السلع (في غالبيتها مدعمة) والرساميل الأجنبية (مضاربة في غالبيتها) التي تدمر نسيج الإنتاج المحلي وتقوم بترحيل الأرباح التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات. وتشكل الديون آلية رئيسية لترحيل الثروات ولضمان هيمنة مؤسسات الرأسمال العالمي وتكريس التبعية الاقتصادية والسياسية.

تشكل الطبقة العاملة المعادلة الرئيسية في جميع هذه الأوراش الرأسمالية التي لا يمكن أن تُنجَز دون تشديد استغلال اليد العاملة. يتعلق الأمر بصراع بين طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة وصغار المنتجين- ات من أجل توزيع القيمة المنتَجة.

تضمن الدولة بوصفها الأداة الجماعية للرأسمال ضُعف الأجور المباشرة (تحديد الحد الأدنى للأجر المباشر في مستوى متدن وعدم ربطه بارتفاع الأسعار) وغير المباشرة (ضعف التغطية الصحية وتقليص معاشات التقاعد). وسنت مدونة شغل ترتكز على المرونة، والعمل المؤقت، والسمسرة في التشغيل، ونزع أي سلطة ردعية لجهاز رقابة الشغل، وتسهيل مسطرة الطرد، إلخ. وأبقت على الفصل 288 من القانون الجنائي ضد الإضرابات العمالية. وتسخر المحاكم وقوات القمع للتدخل المباشر لفض الاحتجاجات العمالية. وتشن هجوما أيديولوجيا دائما لزرع التقسيم بين مختلف شرائح الطبقة العاملة.

ب - ضعف تنظيم الطبقة العاملة ونضالاتها

اتسمت العقد الأخير، الذي يفصلنا عن دينامية 2011 النضالية، بتدهور نضالية الطبقة العاملة، ورسوخ ضعفها التنظيمي. فعلى هذا الصعيد أتت عقود تعميم هشاشة الشغل باستشراء شركات الوساطة في التشغيل، وشتى صنوف العمل الهش، أكلها للبرجوازية بتأمين يد عاملة معدومة إمكانية التنظيم، فضلا طبعا على تأثير مستوى البطالة الجماهيرية المرتفع، وكذا الخوف من البطالة، على استعداد الشغيلة للتنظيم والنضال. هذا ما يضع قسما كبيرا من الطبقة العاملة المحروم من استقرار الشغل خارج حلبة الصراع المباشر مع البرجوازية، بل يغدو أداة ضغط على المستقرين في العمل. كما انكمش نطاق نضال قسم الشغيلة المنظم في القطاع الخاص إلى مناوشات آخر خطوط الدفاع [اعتصامات مطرودين، معارك دفاع عن الحق النقابي...]، فيما تخاض كبريات معارك اجراء الدولة من أجل ضمان استقرار الشغل (حركة المفروض عليهم التعاقد في التعليم...)، مع استمرار فسيفساء الفئوية ضيقة الأفق.

وقد شكلت سنوات جائحة كوفيد19- فرصة للبرجوازية والدولة لمزيد من فرض فرط الاستغلال وتطويع الأجراء والتضييق على الحريات

وفوق هذا وذاك تظل كفاحات الشغيلة مؤطرة بالخط السياسي للبيروقراطيات النقابية القائم على التعاون مع الدولة البرجوازية لتمرير خططها، مع سعي للضغط من اجل مصاحبة «اجتماعية» لتلك الخطط، ضغطا محسوبا يتحاشى الاخلال بـ»الاستقرار الاجتماعي». وقد جر نهج البيروقراطية ذاك هزائم عديدة على الطبقة العاملة افقدتها مكاسب تاريخية (اقتطاع أجور المضربين من اجراء الدولة، الاضرار بمتقاعدي الوظيفة العمومية، مزيد من تفكيك نظام دعم المواد الأساسية، واشاعت المزيد من احباط همتها النضالية.

ضمن لوحة نضالية اجمالية غير مشرقة، وفي سياق غير ملائم بتاتا، هرعت القيادات النقابية إلى طاولة «الحوار» لتقايض مكاسب تاريخية جرت صيانتها نسبيا بكفاحات عقود من الزمن بفتات زيادة في الاجر وترقيعات غير ذات شأن.

-2 الاتفاق الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2022: استسلام تاريخي وفتات للتغطية

أ- الاستسلام التاريخي

تمثلت الهزيمة بلا معركة في توقيع القيادات النقابية على قبول تمرير ما تريد رأس المال ودولته في مسائل جوهرية في علاقته بقوة العمل: حق الإضراب، والحرية النقابية، واستقرار علاقة الشغل، والتقاعد. هذا وفق جدول زمني مضبوط.

حق الإضراب: امتناع الأجير عن أداء عمل في شروط غير لائقة له حق أساسي، ظل في المغرب موضوع صراع، حيث لم تتمكن الدولة من الغائه كليا، كما لم يتح مستوى كفاية شغيلة المغرب ضمان ممارسته التامة. حملت قوانين البلد تضييقات صريحة، ابرزها مرسوم فبراير 1955 الخاص بالموظفين، والفصل 288 من القانون الجنائي حول «عرقلة حرية العمل، و ظهير 1938 حول التسخير. وفي الواقع تصدت له الدولة بالقمع، بدءا من نشر قوات التدخل السريع ضد الإضرابات، وصولا إلى اطلاق النار في الشوارع (1981، 1990...)، مرورا بالغارات على معتصمات العمال و العاملات وسجن النقابيين، وحتى اغتيالهم.

ظلت مع تلك فقرة بالدساتير تنص على إصدار قانون تنظيمي للإضراب حبرا على ورق طيلة 60 سنة، تخللتها محاولات لإخراج ذلك القانون التنظيمي. وقد اتسم موقف القيادات النقابية، حتى الجذرية المزعومة، بالقبول المبدئي لتقنين حق الإضراب، واعلان التحفظ من أشكال معينة من ذلك التقنين. لكن على الصعيد العملي، استنكفت تلك القيادات على التصدي للحملة البرجوازية المغرضة ضد حق الاضراب، وعن التشهير بمضامين مشاريع قانون الاضراب المتتالية منذ أكثر من عقدين.

وبتوقيع استسلام 30 ابريل 2022، تكون تلك القيادات قد مهدت طريق شن رأس المال غارته النهائية على حق الإضراب، هذا طبعا ما لم ينهض المارد العمالي دفاعا عن أحد أسلحته الرئيسة.

الحرية النقابية وتدجين النقابات:

مشروع قانون النقابات تضييق لشروط تأسيس النقابة سيمكن الدولة من تكريس وتعميق عرقلتها لتنظيم الاجراء لأنفسهم. وفضلا عن ذلك، هذا المشروع قائم على تصور الدولة لدور النقابة كآلية مساعدة في ضبط الوضع الاجتماعي، وليس لفهم الشغيلة لها كأداة مقاومة للاستغلال. غايته تكريس الدمج المتنامي للنقابة لتؤدي أدوار حفظ «السلم الاجتماعي»، أي مسايرة هجمات رأس المال والتحكم في نضالية الشغيلة. وإن كانت البيروقراطية النقابية تبدي تحفظا على مشروع القانون فبسبب تنصيصه على اجراءات تسيير تنظيمي ومالي تغل ظاهريا يدها، لكن الحقيقة انها لن تعدم سبل الالتفاف عليها.

وإن لم تستعجل الدولة إصدار هذا القانون (صدرت منه أربعة مشاريع بين 2009 و2020) قدر ما تتلهف إلى نظيره الخاص بالإضراب، إذ حددت له أجل سنتين [ربع المدة لقانون الإضراب]، فلأنها مطمئنة إلى كون دور النقابة المتوخى كشريك في تدبير المسألة العمالية أمر حاصل.

تفكيك قانون الشغل:

يمثل ضرب استقرار علاقة الشغل أحد الأهداف الرئيسة لأرباب العمل، بدأ بتعميم في الواقع لعقود العمل المؤقت، ثم

بدأت الغارات الأولى على تشريعات الشغل بتوصية من المؤسسات المالية للإمبريالية، مع تطبيق برامج ما يسمى «التقويم الهيكلي، واتخذت شكلها المكتمل بإصدار مدونة الشغل في 2003.

ليست غاية مرونة الشغل ضمان استخراج أقصى فائض قيمة وحسب، بل حتى اضعاف مقدرة الشغيلة على الفعل الجماعي.

وقد سبق ان تعالى صوت منظمة

الصفحة 07

الدلالة التاريخية لاتفاق الاستسلام الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2022 ومهام المناضلين/ات العماليين/ات

الصفحة 06

أرباب العمل مطالبا بمزيد من المرونة لتكريسه قانونا بعد فرضه واقعا. وقد دل الموقف العملي للقيادات النقابية من مرامي الدولة على هذا الصعيد على مرونة كبيرة في التنازل ابرز صورها موقفها العملي من فرض التعاقد على اجراء التعليم الجدد.

ستؤدي تعديلات قانون الشغل التي تتوخاها البرجوازية إلى تكثيف الاستغلال بإضفاء الهشاشة على علاقة الشغل، ومزيد من إضعاف مقدرة الأجراء النضالية، ونسف مكاسب في مجال ظروف العمل ظلت في الغالب حبرا على ورق، مثل مصلحة طب الشغل في كل مقاولة تشغل بالأقل 50 أجيرا،

التقاعد: الهجوم على حقوق المتقاعدين خطة اجمالية تسير فيها الدولة بتدرج وتعاون مع صندوق النقد الدولي، بغاية إصلاح شامل لأنظمة التقاعد وتطبيق ما جرى تنفيذه في الصندوق الوطني للتقاعد الخاص بالموظفين/ات على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بأجراء/ات القطاع الخاص، والمتمثل في 1) رفع سن التقاعد، و2) الزيادة في الاقتطاع، و3) خفض معاش التقاعد. هذا الهجوم تضمنه اتفاق 26 أبريل 2011، وطبق فعلا.

ب- فتات للتغطية

الزيادة في الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص في الصناعة والخدمات بنسبة 10% مقسمة على سنتين: 5% في شتنبر 2022 و5% في شتنبر 2023، وفي الفلاحة بنسبة 10% في شتنبر 2022 و5% في شتنبر 2023. هكذا ابتداء من شتنبر 2022، سيبلغ الحد الأدنى للأجر الشهري الخام في 2.970 درهم في قطاع الصناعة، و2.193 درهم في قطاع الفلاحة. وفي القطاع العمومي، سيصبح الحد الأدنى للأجر 3.500 درهم في الشهر.

من الواضح جدا أن هذه الزيادة هزيلة أمام موجة غلاء أسعار المواد الأساسية والخدمات التي بدأت مع جائحة كوفيد وارتفعت بشكل حاد منذ اندلاع الحرب على أوكرانيا في فبراير 2022. وكانت النقابات قد قدرت منذ سنوات تكاليف معيشة متوسطة في المدينة بحوالي 5.000 درهم في الشهر. والأهم أن هذه الزيادات ظرفية وهشة في غياب ربطها بمستوى غلاء العيش، أي تطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار.

- التوحيد التدريجي في أفق 2028 للحد الأدنى القانوني للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي. سبق أن جرى التنصيص على هذا التوحيد في اتفاق 26 أبريل 2011 على مدى ثلاث سنوات، بضغط من التعبئة الشعبية الكبيرة التي بدأت في فبراير 2011. هذه الأخيرة تراجعت، ولم يتحقق هذا الوعد، ومن المرجح ألا يتحقق من جديد في غياب نضالات وازنة.
- رفع التعويضات العائلية من 36 درهما إلى 100 درهم بالنسبة للطفل الرابع والخامس والسادس. هذه الزيادة لذر الرماد على العيون، حيث أن غالبية الأسر العمالية تقلص من عدد أفرادها، وبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في المغرب 4 في المدن، و5 في القرى في سنة 2019 (تقرير الأمم المتحدة).
- تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 يوما، وتمكين المؤمن له البالغ حد السن القانوني للتقاعد المتوفر على أقل من 1320 يوما من الاشتراك من استرجاع الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل. كرست الدولة ما هو موجود في الواقع لصالح الرأسماليين الذين يتفننون في عدم التصريح بكامل أيام عمل الأجراء/ات، مع ضعف أو غياب مراقبة مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحكمت بمعاش هزيل على العمال/ات.

3 - الأثر المرتقب على الحركة العمالية

. تعميق إدماج النقابات العمالية

تسعى الدولة لاحتواء النقابات وتشتيتها والحيلولة دون مقاومتها ووحدتها. فعمق أزمة الاقتصاد المغربي التابع بمختلف أبعادها (الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والغذائية) يفرض تفادي خطر تنظيم صفوف الطبقة العاملة وتحفيز نضالاتها. ومن هنا ضرورة توسيع إدماج المنظمات النقابية كـ «شريك اجتماعي» في أوراش الرأسمال التي ستتحمل الطبقة العاملة تكاليفها من خلال تقليص دخلها ورفع عبئها الضريبي وزيادة مديونتها الخاصة واحتداد فقرها. تريد الدولة أن يقتصر دور النقابات على إضفاء الشرعية على سياساتها لصالح الرأسمال، وتنزع عنها أي قدرة للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومكاسبها.

هذا ما نجده فيما يسمى بالنموذج التنموي الجديد (أبريل 2021) الذي أكد على ضرورة «تعبئة النقابات في إطار مهمة الوساطة التي تقوم بها، وتعزيز مشروعيتها لتكون شريكا ذا مصداقية بالنسبة للدولة، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الترابي».

سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أصدر تقريرا حول ما سماه «جيل جديد من الحوار الاجتماعي بالمغرب» (نونبر 2020) يوصي فيه بـ «مأسسة منظومات متكاملة للحوار الاجتماعي، وتعزيز الحوار الاجتماعي باعتباره أداة للديموقراطية التشاركية، والنهوض بثقافة الحوار الاجتماعي».

لذا حرصت الدولة على تقنين هذه الأسس في وثيقة «الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي» ليوم 30 أبريل 2022 التي وقعت عليها النقابات الرئيسية الثلاث: الاتحاد المغربي للشغل، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تظن الدولة أنها حققت غايتها من خلال هذا الاتفاق الاجتماعي، أي ضمان «السلم الاجتماعي» ومأسسته في وقت احتدت فيه أزمة اقتصادها التابع في سياق عالمي مطبوع باستمرار مفاعيل أزمة كورونا وبنتائج حرب روسيا على أوكرانيا خصوصا غلاء أسعار المواد الطاقية والغذائية. وساعدها في ذلك ضعف النضالات العمالية وغياب معارك قطاعية قوية وتعمق انبطاح القيادات النقابية.

إن توقيع قيادات النقابات الثلاث الرئيسية بالمغرب على اتفاق 30 أبريل 2022 هو استمرار لنهجها المعهود في التشبث بـ «الحوار الاجتماعي» و«الشراكة الاجتماعية» ومساعدة الدولة في تمرير تعدياتها على الطبقة العاملة. وليس مفهوم «الحوار الاجتماعي» في حد ذاته سوى جزء من المنظور الأيديولوجي للدولة البورجوازية حول المفهوم الجديد للنقابة للحيلولة دون تنظيم الطبقة العاملة ضد عدوها الطبقي، أي الرأسماليين. وحاولت الدولة استغلال انبطاح القيادات النقابية للهجوم على التنظيم النقابي كأداة ضرورية للعاملات والعمال من أجل تحسين أوضاع شغلهم وشروط حياتهم، وحتى إظهار النقابات كأدوات فاسدة هدف زرع اليأس والإحباط في صفوف الطبقة العاملة وتفكيك صفوفها المنظمة.

لا مناص إذن من البدء من البداية، أي العمل على تنظيم صفوف الطبقة العاملة في مؤسسات القطاع العمومي وفي وحدات الإنتاج بالقطاع الخاص وبناء تجارب تنظيم قوية وديمقراطية. إن جهود المناضلات والمناضلين الكفاحيين- ات المتفرقة داخل المنظمات النقابية المتعددة تحتاج إلى تنسيق عمالي يرتكز على تعبئة القواعد وتوسيع معاركها وتدعيم تضامنها وتطوير تسييرها الديمقراطي. ولا بد من العمل على خلق جسور مع معارك المعطلين/ات، وعلى تحفيز نضالات من أجل تحسين أوضاع العيش في أحياء التركزات العمالية. وهنا يكمن أساس خلق ميزان قوى عمالي يكون في مستوى ضد التعديات البورجوازية على الطبقة العاملة.

ويكمن الوجه الآخر لانبطاح القيادات النقابية في خوفها الشديد من القواعد العمالية ومبادراتها النضالية والتنظيمية. فكان جليا أنها لو قامت بتعبئة لقلصت كثيرا تعديات الدولة ووسعت تنازلات هذه الأخيرة في اتفاق 30 أبريل. ورأينا كيف حرصت على عدم ربط الطبقة العاملة بالتعبئات الشعبية الرئيسية كحركة 20 فبراير 2011، وحراكي الريف وجرادة، والحركة الاحتجاجية ضد غلاء الأسعار، إلخ. لذا فهي تكتفي بمطالب ضيقة للطبقة العاملة، وتحول دون اشتغال الأجهزة بشكل ديمقراطي في سير النقابة وفي المعارك، وأيضا دون توسع فضاءات ديمقراطية أخرى تسمح باشراك القواعد العمالية في النقاش والقرار. إنها شريحة بيروقراطية تكرس الأيديولوجية البورجوازية في صفوف العاملات والعمال. وتعمل على محاربة أي مبادرة عمالية تأتي من الأسفل، وتحاول استبعاد أي مناضل- ة عمالي- ة كفاحي- ة يسعى فعلا إلى الرقي بمستوى الوعي النقابي والسياسي للشغيلة ويعمل على توفير شروط استنهاض مقاومة فعلية من القواعد.

4 - ما العمل؟

تجتاز الحركة النقابية المغربية أزمة بعمق لم يسبقه نظير. ولا شك ان انشقاق ك.د.ش في مطلع سنوات 2000 وما تلاه من تقسيمات، ومؤتمر الاتحاد المغربي للشغل في 2010 الذي أتاح للبيروقراطية القيادية تبرئة ذمة من جرائمها في حق الطبقة العاملة، ومواصلة نفس نهجها الخياني، وما تعرضت له تجربة ما سمي بالتوجه الديمقراطي إ.م.ش من إجهاض، عناوين رئيسة في تلك الأزمة. إنها اليوم غير مؤهلة بتاتا لأداء حد أدنى من وظيفتها، متمثلة في صون ما تبقى من مكاسب تاريخية. تجتاز الحركة النقابية المغربية أزمة بعمق لم يسبقه نظير. ولا شك ان

الصفحة 08

أسعار البنزين: تحميل الكلفة للمستهلك النهائي

بقلم، وائل.م

هكذا صرح رشيد بلحسن صاحب شركة النقل الدولي للبضائع: «إذا لم يجري تخفيض ثمن البنزين فسنكون مجبّرين على تحميل الزيادة للمواطن... سنكون مجبّرين على زيادة 10 دراهم على كل كليوغرام لتصبح 30 درهما بدل 20، وهذا هو الحد الأدنى لما يمكن زيادته». [تصريح لقناة الغد، 6 أبريل 2022].

شهدت أثمان البيع النهائي للمحروقات في محطات التوزيع ارتفاعا كبيرا اكتوت بها جيوب المستهلك النهائي (الشغيلة وجمهور صغار المنتجين بالقرى والمدن). حامت الأسعار بين 15 و16 درهم، وقُدِمت صدمة النفط الناتجة عن حرب روسيا على أوكرانيا مبررا أساسيا لتلك الزيادة. لكن هل الأمر كذلك؟ أم للأمر علاقة بأمور هيكلية تتعدى آثار هذه الصدمات الظرفية؟

بداية ليست الصدمات النفطية أمرا حديث الوقوع. فطيلة الخمسين سنة السابقة تواترت هذه الصدمات من أولاها سنة 1973، إلى ما قبل الأخير؛ صدمة سنتي 2012-2013. كانت الصدمات السابقة أقسى من الناتجة عن حرب روسيا على أوكرانيا، لكن لم يُسجَّل قط أن حلقت الأسعار إلى المستوى القياسي الذي بلغته حاليا، والمرجح أن تتجاوزه مستقبَلا إن لم يوقفها النضال العمالي والشعبي.

طرح الاقتصادي نجيب أقصبي سؤالا يضع الأصبع في عمق الجرح: «السؤال الكبير هو ما الذي تغير حتى انتقلنا من وضع سابق كانت فيه إمكانيات لمواجهة الصدمات وإبقاء سعر البنزين المستهلَك من طرف المواطن لا يتعدى إلا نادرا 10 دراهم للتر. لكنه لم يصل قط إلى 15 درهم؛ هذه حالة استثنائية جديدة. ما الذي تغير إذن حتى وصلنا إلى الوضع الحالي؟». [https://www.youtube.com/watch?v=XXBJetgnNeE].

طبعا، لا تُعزى هذه الزيادة إلى أمور خارجية وخارج إرادة المستفيدين المباشرين من تضخم أسعار الوقود: الرأسماليين بمراكمتهم الأرباح الخيالية، والدولة بمواصلة سياسة تحرير سوق المحروقات و»إصلاح» نظام الدعم.

يُعزى الأمر إلى خيارات سياسية واعية تخدم مصالح طبقية/ اجتماعية نوعية، خيارات اتُخذت وطُبقت طيلة ربع القرن الأخير، انتهت بنزع صمامات الأمان التي كانت يوفرها «دور الدولة في تنظيم سوق المحروقات» لصالح منظور نيوليبرالي يقوم على انسحاب الدولة وترك الأمر للقطاع الخاص:

* خوصصة شركة لاسامير ذات القدرة التحويلية والتخزينية المشهود بها سنة 1997. وفي سنة 2002 عملت الدولة بمبدأ «رب أزمة نافعة»، اذ استغلت حريق المنشأة في نوفمبر 2002 لمنح الموزعين الخواص صلاحية استيراد النفط دون ضرائب. لتنتهي المأساة بإعلان إفلاس الشركة سنة 2015.

* التخلي النهائي عن آلية ضبط الأسعار في نوفمبر 2015، التي كانت الدولة تُحدد بواسطتها سعر البيع النهائي للمحروقات، إذ كانت الدولة تتدخل اعتمادا على المالية العمومية لتحافظ على مستوى الأسعار الداخلية في مستوى مناسب. وفي سنة 2015 وقع تحرير القطاع وترك الأمر لعلاقات السوق والمقايسة مع السوق الدولية.

وبدل خرافة أن تحرير السوق وتنافس الشركات سيكون فائدة للمستهلك عبر تخفيض الأسعار، اتفقت الموزعين الكبار على تحديد «سعر غير تنافسي»، تحول هو أيضا إلى آلية لنقل الثروة من المنتجين الحقيقيين إلى جيوب رأسماليي القطاع، وعبرهم نقلُ جزء من هذه الثروة إلى الخارج عبر الاستيراد.

هذه هي المتغيرات الأساسية، إذا أُضيفت إلى الثابت البنيوي في تاريخ المغرب، وهو أنه بلد غير منتج للنفط وتابع للسوق الدولية عبر الاستيراد، كلها هي المسؤولة عن الارتفاع التراكمي لأسعار المحروقات منذ سنة 2015 حتى الآن.

لن تستطيع إجراءات تقنية معالجة أمر بنيوي عميق الجذور. لن تصمد الإجراءات التقنية أمام منظور طبقي واضح الأهداف: تمكين القطاع الخاص من أكبر فرص مراكمة الأرباح وتحميل الشغيلة والكادحين- ات كلفة ذلك النموذج من تنمية الأرباح.

ولا يتعلق الأمر طبعا بقطاع الطاقة لوحده، فمنطق الرأسمال والدولة شامل لكل قطاعات الحياة التي أدخلت بعنف في دورة تراكم رأس المال وأرباحه: من الطاقة إلى الزراعة والخدمات العمومية والأرض والماء وكل ثروات الأرض.

يقوم هذا المنطق على فكرة أن «التنمية» ملقاة على القطاع الخاص الذي يجب على الدولة رعايته بشكل دائم مثل «خديج غير مكتمل» عبر ضخ المالية العمومية في شرايينه وتسخير البشر (ما يُطلق عليه موارد بشرية) وثروات الطبيعة لمساعدته كي يكون قادرا على قيادة تنمية ستساب ثمارها مستقبلا (مستقبل بعيد قد يكون مؤجلا إلى يوم القيامة) على الجميع... إنه منطق «اشتراكية للأغنياء ورأسمالية للفقراء» الذي يعبر عنه الشعار المعروف: «خوصصة الأرباح وتشريك الخسائر».

دون قلب جذري لهذا المنطق لن تستطيع مطالب مدققة مثل تسقيف الأسعار وضبط السوق ومحاربة الاحتكار، أو توقف الدينامية الجهنمية لأسعار مواد الاستهلاك الأساسية وعلى رأسها المحروقات.

لكن يحتاج الأمر إلى مطالب آنية توقف هذه الدوامة وعلى رأسها:

* تسقيف الأسعار مع تحميل فرق الكلفة بين السعر الداخلي وسعر السوق الدولية لشركات التوزيع التي راكمت من الأرباح الطائل.

* حصر استيراد النفط في يد الدولة ومنع الموزعين الخواص من ذلك.

* إعادة تشغيل مصفاة لاسامير مع محاسبة المسؤولين عن مآلها المأساوي وعلى رأسها المالك السعودي والأبناك المتورطة في إغراقها الديون.

* مطلب السلم المتحرك للأسعار وأجور شغيلة القطاع الخاص والعام.

* وقف كل أشكال دعم شركات توزيع الوقود من المالية العمومية، مع توجيه هذه الأخيرة نحو المنتج الصغير خاصة في المجال الزراعي.

لن تتحقق هذه المطالب بإبراز فوائدها الاقتصادية للدولة واستدرار «الحس المواطني» لدى أرباب العمل، كما يفعل الاقتصاديون الليبراليون. يحتاج الأمر إلى نضال عمالي وشعبي. إن القوة الاقتصادية لأرباب العمل تسند قوتهم السياسية التي تشكل الدولة تعبيرها الملموس. وهذه الأخيرة لن تقوم بإجراءات تناقض مصالحهم إن لك تكن مجبرة على ذلك، كما وقع سنة 2011 حين اضطرت تحت وقع انتفاضة ثورية إقليمية امتدت إلى المغرب تحت عنوان «حركة 20 فبراير» إلى ضخ ملايير الدراهم في صندوق المقاصة وتشغيل آلاف ضحايا البطالة وزيادات في الأجور.

يحتاج الأمر إذن إلى نضال عمالي وشعبي يضع مسألة السيادة في المقدمة: السيادة الطاقية والغذائية... وفي التحديد الأخير مسألة الديمقراطية والسيادة الشعبية، أي الحق الأصيل للشعب في أن يقرر خياراته الاقتصادية والاجتماعي، بدل تركها للآلية العمياء والتلقائية لاقتصاد سوق يخدم الأقلية القليلة من أرباب العمل وموظفيهم السامين الجاثمين على صدر الشعب.

تشكل مبادرات «الجبهة الاجتماعية» للاحتجاج ضد غلاء الأسعار نقطة بدء رئيسية. لكن علينا الوعي أن النضال ضد غلاء المعيشة، لن يستقيم مع منظور أهم مكونات الجبهة القائم على التوافق مع الدولة في الهجوم على التقاعد والوظيفة العمومية ومدونة الشغل وأصدار قانون الإضراب، و»ادعاء» النضال ضد غلاء المعيشة. إما هذا أو ذلك، ولا يمكن الجلوس بين كرسيين: كرسي الرأسماليين ودولتهم، وكرسي الشعب بشغيلته وصغار منتجيه ونسائه وشبابه وطلابه.

الدلالة التاريخية لاتفاق الاستسلام الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2022 ومهام المناضلين/ات العماليين/ات

الصفحة 07

انشقاق ك.د.ش في مطلع سنوات 2000، ومؤتمر الاتحاد المغربي للشغل في 2010، واجهاض تجربة التوجه الديمقراطي إ.م.ش، عناوين رئيسة في تلك الأزمة. إنها اليوم غير مؤهلة بتاتا لأداء حد أدنى من وظيفتها، متمثلة في صون ما تبقى من مكاسب تاريخية.

تستشعر القواعد النقابية هذه الأزمة، بمعاينة ضعف التنظيم، وتوالي ضربات العدو بلا رد فعال، لكن انعدام تقاليد ديمقراطية نقابية تتيح التكوين والارتقاء بالوعي العمالي و نقاشا حرا، يبطلان إمكان استجلاء جماعي لمخارج من الأزمة. المناضلون/ات الواعون لهذه الأزمة مشتتون بين مختلف النقابات بدون تعاون، ولا حتى تواصل.

هذا ما يجعل إطلاق نقاش حول الازمة والحل أولى مهام الساعة على جانب مواصلة الجهود اليومية لتوسيع التنظيم، والتضامن مع شغيلة المنشآت والقطاعات التي تخوض نضالا مطلبيا او دفاعا عن الحق النقابي.

يستدعي الظرف التاريخي ميزان قوى نضاليا نوعيا لصد التعديات غير المسبوقة التي ستكرسها الدولة على شكل قوانين. شروط خلق ميزان القوى هذا كامنة في القواعد العمالية المنظمة في النقابات، وهي لا تتعدى نصف مليون بالأرقام المتفائلة، وبالأساس تلك الموجودة خارج النقابات والتي تبلغ في هذه الحالة 5 ملايين أجير. فشرائح الطبقة العاملة الموجودة في قطاعات الإنتاج الرئيسية وفي القطاعات العمومية، والتي تتعزز بقطاعات جديدة وبأجيال جديدة من الشباب المتمدرس والنساء المتعلمات، تشكل خزانا هائلا لمراكمة عمل نقابي كفاحي.

ثم هناك الشرائح التي لا تستطيع بيع قوة عملها، أي العاطلين عن العمل سواء العضليين أو الذهنيين الذي يحتجون في الشوارع من أجل الحق في الشغل.

سيدفع تدني ظروف الشغل والدخل وضغط البطالة وتوسع الهشاشة وعدم استقرار الشغل بجميع هذه الشرائح العمالية إلى التعبئة والنضال من خارج النقابات، كما هو الشأن بالنسبة لتنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، ولكن أيضا للبحث عن الانخراط في النقابات كأداة نضال ضرورية بغض النظر عن قيادتها.

لا مناص إذن من البدء من البداية، أي العمل على تنظيم صفوف الطبقة العاملة في مؤسسات القطاع العمومي وفي وحدات الإنتاج بالقطاع الخاص وبناء تجارب تنظيم قوية وديمقراطية. إن جهود المناضلات والمناضلين الكفاحيين- ات المتفرقة داخل المنظمات النقابية المتعددة تحتاج إلى تنسيق عمالي يرتكز على تعبئة القواعد وتوسيع معاركها وتدعيم تضامنها وتطوير تسييرها الديمقراطي. ولا بد من العمل على خلق جسور مع معارك المعطلين/ات، وعلى تحفيز نضالات من أجل تحسين أوضاع العيش في أحياء التركزات العمالية. وهنا يكمن أساس خلق ميزان قوى عمالي يكون في مستوى ضد التعديات البورجوازية على الطبقة العاملة.

يمكن لهذا التنسيق العمالي من الأسفل أن يشتغل على مطالب موحدة كبرى منها في المقام الأول الدفاع عن القدرة الشرائية للطبقة العاملة من خلال مطلب السلم المتحرك للأجور، وكذا التصدي لإصلاح أنظمة التقاعد، وتفكيك الوظيفة العمومية (التعليم والصحة)، والدفاع عن الحرية النقابية.

في ذكرى ثورة اكتوبر المائة وخمسة :

1917-1924: ذروة الثورة وانحدارها

بقلم: جون فيليب ديفيس
Jean-Philippe Divès

حقيقة أننا بعد انتفاضة أكتوبر انتقلنا، في فترة زمنية قصيرة جدًا، من حركة تحررية هائلة إلى نظام استغلال واضطهاد كان أحد أسوأ الأنظمة في تاريخ القرن العشرين، نظام وجه ضربة قاسية للغاية إلى المثل العليا للثورة، لا تزال آثارها متواصلة حتى أيامنا هذه. ويظل هذا أيضًا لغزًا لم يجر توضيحه بالكامل، ومن المستحيل مواجهته إذا أهملنا أحد أجزاء الكل أو جرى اعتباره نسبيا.

"الرفاق العمال! تذكروا أنكم الآن تتولون مسؤولية إدارة الدولة: لن يساعدكم أحد إن لم تتحدوا وتمسكوا كل شؤون الدولة بين أيديكم. أصبحت سوفييتاتكم من الآن فصاعدًا أجهزة سلطة الدولة، وهي تتمتع بسلطات كاملة، ولها سلطة اتخاذ القرار كاملة. التفوا حول سوفييتاتكم وعززوها. اشتغلوا من تحت دون انتظار أي شخص (...) خذوا كل السلطة وسلموها إلى سوفييتاتكم. حافظوا على الأرض، والقمح، والمصانع، والأدوات، والمواد الغذائية، ووسائل النقل مثلما تحافظون على بؤبؤ أعينكم - كل هذا سيصبح من الآن فصاعدًا ملكًا لكم، ملكًا للشعب بأكمله». هكذا عبر لينين، رئيس مجلس مفوضي الشعب الجديد، في ندائه إلى الشعب المنشور في البرافدا يوم 6 نوفمبر (19) 2017 (1). إنها استمرارية واضحة للأفكار التي ضمّنها للتو كتابه الدولة والثورة. وكان هذا بالفعل «برنامج حكومة» البلاشفة.

حققت الثورة مكاسب كبيرة للجماهير خلال السنوات التالية، ليس كثيرًا من وجهة نظر مستوى معيشتهم، بالنظر للظروف المعاكسة المروعة التي وجب عليهم مواجهتها. لكن السلطة السوفيتية تقوم بخطوات حاسمة - كما تذكر مقالات أخرى متضمنة بهذا الملف - سعيا إلى تحرير النساء، ومحو الأمية وولوج أوسع الجماهير للثقافة، وكذلك تحرير الشعوب الموجودة تحت نير قومية روسيا العظمى (بُعد قام النظام الستاليني بتصفيته عمليا، ما ساهم كثيرا في تفكك الاتحاد السوفياتي بين عامي 1989 و1991).

الجدير بالذكر أنه في أجواء نشوة الأسابيع الأولى، جرى بسهولة مقلقة حتى تشتيت الجمعية التأسيسية في 6 (19) كانون الثاني (يناير). عند الساعة الخامسة صباحا، ذهب البحار اللاسلطوي [الأناركي] جيلزنياك، المسؤول عن الحرس المسلح للمبنى، إلى الغرفة التي واصل فيها نواب الكاديت واليمين الاشتراكي-الثوري والمنشفيك التشاور؛ وأعلن أنه تلقى أمر إنهاء الاجتماع «بسبب تعب الحراس»، وحُسم الأمر. لكن الآتي سيكون أقل يسرا.

«السلام المشين» في بريست ليتوفسك

إنه وصف لينين. ومع ذلك، فقد قرر هو وأغلبية القيادة البلشفية (بما في ذلك تروتسكي، مفوض الشعب - الوزير - أولاً للشؤون الخارجية ثم الحرب) التوقيع، في 3 مارس 1918، على هذه المعاهدة التي بترت من روسيا حينها ربع أراضيها وسكانها، وجزءاً أكبر من إنتاجها الزراعي والمنجمي والصناعي. كان عليهم القبول بذلك أو مواجهة خطر الخضوع على المدى القصير للجيوش الألمانية والنمساوية المجرية. أسهم الفلاحون-الجنود الروس بالفعل توا في انتصار الثورة البروليتارية، الواعدة وحدها بالسلام. ومنذ كانون الأول (ديسمبر)، تؤكد جميع التقارير الواردة من الجبهة، أنهم ليسوا مستعدين للقتال ولو للحظة إضافية، وسيتبع انهيار محادثات السلام عمليات فرار جماعية وستتعرض بتروغراد على الفور للتهديد.

ومع ذلك، واجه قرار أغلبية الحزب البلشفي معارضةً قوية داخل المعسكر الثوري نفسه. من جانب يسار الحزب الاشتراكي الثوري، الذي احتل منذ 9 (22) كانون الأول (ديسمبر) ربع مناصب مفوضي الشعب؛ ولكن أيضًا من قطاع بلشفي كبير، بما في ذلك قادة مثل بوخارين، وأوريتسكي، وبياتاكوف، ورادیك، بالإضافة إلى شليابنيكوف وكولونتاي (لاحقا قادة المعارضة العمالية 1920-1921)، وسابرونوف، وفلاديمير سميرنوف وأوسينسكي (الذين سيشكلون عام 1919، مجموعة المركزية الديمقراطية، «décistes»). يدعو هؤلاء «الشيوعيون اليساريون»، في مواجهة سلام إمبريالي واستعماري، إلى شن «حرب ثورية»، عن طريق أعمال حرب العصابات إذا لزم الأمر. نظموا أنفسهم في تكتل وأطلقوا نشرتهم، باسم «الشيوعية»، في البداية كانت جريدة وصارت لاحقا مجلة نظرية. (2)

في المؤتمر السابع للحزب (6 إلى 8 مارس)، خسروا بأغلبية 28 صوتًا مقابل 12. وفي 15 مارس، صادق المؤتمر الرابع للسوفييتات على معاهدة بريست ليتوفسك. امتنع الشيوعيون اليساريون عن التصويت، لكن قادتهم استقالوا من مسؤولياتهم على رأس الدولة والحزب. وهكذا انسحب ديبنكو وكولونتاي وأوسينسكي وفلاديمير سميرنوف من الحكومة، مثل مفوضي الشعب من يسار الحزب الاشتراكي الثوري. بالنسبة للشيوعيين اليساريين، «أدى إبرام جمهورية السوفييتات لسلام استعماري مع ألمانيا بلا شك مؤقتًا إلى إضعاف قوى الثورة العالمية وتقوية الإمبريالية العالمية» (3). ومع ذلك، فإن طيف الاختلافات أوسع. في نفس الحين، أدانوا «المركزية البيروقراطية، وسيطرة مفوضين متنوعين، وفقدان استقلال السوفييتات المحلية، وعمليًا، رفض نموذج دولة الكومونة المدارة من أسفل».

يبدو إذن أن الحزب كان على وشك الانهيار. لكن الشيوعيين اليساريين يرفضون الإقدام على هذه الخطوة. كما أنهم قبلوا سلام بريست ليتوفسك، مدركين أنه أدى إلى واقع موضوعي جديد يجب التكيف معه. وقريباً، بالنظر لتدهور الوضع المتسارع والهجمات القادمة من جميع الأطراف (بما في ذلك الاشتراكيون الثوريون اليساريون) سيجبر البلاشفة على توحيد الصفوف.

بالمقابل، أعلن الاشتراكيون الثوريون اليساريون مواصلة محاربة هذا السلام. وهو ما سيفعلونه بالفعل، وفقًا لتقاليد الإرهاب النارودني (الشعبوي) التي ورثها حزبهم. اغتالوا السفير الألماني، يوم 6 يوليو في موسكو، على أمل أن تساعد هذه البادرة في إعادة فتح الأعمال العدائية. وفي أعقاب ذلك، بادروا بمحاولة تمرد في العاصمة. تمرد مرتجل وبلا دعم شعبي، سرعان ما جرت السيطرة عليه. لكن العواقب السياسية كانت كارثية.

كان الاشتراكيون الثوريون اليساريون حليف البلاشفة الوحيد. بعد مارس، ظلوا متعاونين مع البلاشفة في منظمات سوفيتية مختلفة. ومنذئذ وجد البلاشفة أنفسهم وحدهم في السلطة. وهو موقف من باب «جعل الضرورة فضيلة « على حد تعبير روزا لوكسمبورغ (في نصها الصادر عام 1918 بعنوان الثورة الروسية)، بدأوا بتنظير «دكتاتورية حزب واحد». وفي عام 1920 اعترف تروتسكي، في كتابه «الإرهاب والشيوعية»، بأنه جرت «الاستعاضة عن سلطة الطبقة العاملة بسلطة الحزب»، لكنه أضاف لاحقا: «لا يوجد (...) في العمق، أي «استعاضة» «لأن «الشيوعيين يعبرون عن المصالح الأساسية للطبقة العاملة» و «أصبحوا الممثلين المعترف بهم للطبقة العاملة في مجملها».

الفوضى والخيارات الاقتصادية

في روسيا التي تعرضت لاختبار الحرب العالمية الرهيب، جلبت الثورة عامل فوضى إضافيًا. فبعد تشرين الأول (أكتوبر) مباشرة، برز خلاف بين مؤيدي مركزة الدولة للخيارات الاقتصادية والفروع الصناعية وأنصار إدارة عمالية تحدد السياسة الاقتصادية من القاعدة إلى القمة. اعتبرت غالبية البلاشفة أن البديل الثاني غير قابل للتطبيق، وأن من شأنه مفاقمة الفوضى، وفُرض الخيار الأول منذ ديسمبر 1917. وفي الأشهر التالية، فقدت لجان المصانع حيويتها، قبل أن ينتهي بها الأمر إلى الانضمام للنقابات. ومن أجل الكفاءة، لتفادي التيه أثناء مواجهة حالة طارئة، جرى اعتماد مبدأ «الإدارة الفردية» (على عكس الإدارة الجماعية) للمقاولات، رغم اعتراضات مجموعة المركزية الديمقراطية وقطاعات أخرى.

كانت تلك أيضا الفترة حيث دعا لينين إلى «رأسمالية الدولة» وأكد أن تحقيقها في روسيا سيمثل تقدمًا. علاوة على ذلك، فإن بلوغ مرحلة تطور من ذاك القبيل سيتيح، بتضافر سلطة السوفييتات، الانخراط حقًا في سيرورة البناء الاشتراكي. أما بالنسبة للمواقف المبلورة في «الدولة والثورة»، فإنها تظل هدفا، كما قال، لكنها غير قابلة للتطبيق تمامًا في الوقت الراهن.

وفي ذات الوقت، لا يزال لينين بعيدًا عن إضفاء مثالية على الدولة التي يوجد على رأسها. ففي المؤتمر الثامن للسوفييتات ديسمبر 1920، شدد على أن «الرفيق تروتسكي يتحدث عن «دولة عمالية»، لكن هذا تجريد! (...) في الواقع، إن دولتنا ليست دولة عمالية، بل دولة عمالية-فلاحية، وهذا أول شيء (...) وليس كل شيء (...) دولتنا دولة عمالية ذات تشوه بيروقراطي».

عواقب الحرب الأهلية

انطلقت الحرب الأهلية، في مايو 1918، موازاة مع تمرد «الفيلق التشيكوسلوفاكي»، وغذتها القوى الإمبريالية بإرسال عشرات الآلاف من الجنود لدعم الجيوش «البيضاء»، ولم تنته الحرب حتى نوفمبر 1920- بانتصار «الحمر» مقابل تضحيات لا حصر لها. تسببت الحرب العالمية الأولى بمقتل 3.3 مليون من جنود الإمبراطورية الروسية وسكانها، وخلفت الثلاثون شهرًا من الحرب الأهلية ما يقارب 10 ملايين قتيل.

استنزفت الحرب الأهلية البلد، وتفككت طبقتها العاملة. لخص إدوارد هاليه كار Edward Hallett Carr 4)) بعض آثارها على النحو التالي: «توقفت إمدادات النفط من منطقة باكو والقوقاز، من صيف عام 1918 حتى نهاية عام 1919 (...) وفي مايو 1919، لم تتلق الصناعة إلا ٪10 فقط من كمية الوقود العادية التي كانت تحصل عليها في السابق. وخلال فصول شتاء 1918-19 و1919-1920، كان البرد سببًا للمعاناة والعجز أكثر مما فعل الجوع (...) ومن بين 70000 فيرست من خطوط السكك الحديدية في روسيا الأوروبية، لم يتضرر سوى 15000 فيرست (...) وفي نهاية عام 1919، حين وصلت الأزمة ذروتها، كان أزيد من ٪60 من القاطرات الموجودة البالغ عددها 16000 معطلة(...) «.

لكن «ربما كان أبرز أعراض تدهور الصناعة، مع ذلك، هو تشتت البروليتاريا الصناعية. ففي روسيا، حيث كان عمال المصانع غالبا فلاحين سابقين نادرًا ما قطعوا كل علاقاتهم مع الريف (...) لم تسبب الأزمة في المدن، أو المصانع، أو الجوع، أو البطالة والتوقف عن العمل مشكلة بطالة في البلد، بالمعنى الغربي للمصطلح، بل نزوحا جماعيا كبيرا للعمال من المدن والعودة إلى حالتهم كفلاحين». تضاف هذه الظاهرة إلى التجنيد الهائل في الجيش الأحمر، الذي هم بالدرجة الأولى العمال الأكثر وعيا. بالإضافة إلى ذلك، سافر من بقوا في المصانع بانتظام إلى الريف من أجل الحصول على الطعام، مقابل المنتجات الصناعية الموفرة أحيانًا من قبل الإدارة أو الاتحادات النقابية في الشركات، أو المسروقة غالبًا. كما أن عُمّالا عديدين مرضى أو عاجزون عن بذل أي جهد. هكذا صار التغيب عن العمل يشارف في جملة من الشركات نسبة ال ٪50.

انخفض، وفقًا للبيانات التي جمعها كار، عدد العمال الصناعيين من ثلاثة ملايين عام 1917 إلى 2.5 مليون عام 1918، وإلى 1.48 مليونًا سنة 1920-1921 وإلى 1.24 عام 1921-1922. أصبحت المدن خالية من السكان و»كلما كبرت المدينة، زاد الانخفاض. فقدت بتروغراد ٪57.5 من سكانها في ثلاث سنوات، وخسرت

الصفحة 10

1917-1924: ذروة الثورة وانحدارها

الصفحة 09

موسكو ٪44.5". وعانى الإنتاج من انهيار معمم: في عام 1920، بلغ إنتاج خام الحديد ٪1.6 وحديد الصلب ٪2.4 من مستوى عام 1913؛ وكانت النسبة ٪41 للنفط و٪27 للفحم. «أظهر حساب القيمة، وفق الروبل ما قبل الحرب، بلغ إنتاج السلع المصنعة عام 1920 ٪12.9 فقط من قيمتها عام 1913، بينما بلغ إنتاج السلع نصف المصنعة ٪13.6».

يرتبط كل هذا قبل كل شيء بالطبقة الاجتماعية التي أطلقت الثورة وقادتها، وطبعتها بديناميتها الاجتماعية. يلاحظ إدوارد هاليه كار ما يلي: «تولدت المفارقة من كون إنشاء «دكتاتورية البروليتاريا» تلاه انخفاض كبير في الاقتصاد، سواء من حيث حجم الطبقة أو من حيث وزنها، وهي التي تجري باسمها ممارسة هذه الديكتاتورية».

القمع والبقرطة

في 20 يونيو 1918 اغتيل فولودارسكي، أحد قادة البلاشفة الأكثر شعبية في بتروغراد، على يد اشتراكيين ثوريين يمينيين. وفي 30 أغسطس، سقط أوريستكي تحت رصاصاتهم وأصيب لينين بجروح خطيرة في نفس اليوم. هكذا، قررت اللجنة التنفيذية للسوفييتات، اقتداءً بالثورة الفرنسية قبل 125 عامًا، الرد على «الإرهاب الأبيض» بـ «الإرهاب الأحمر».

تأسست تشيكا[TCHEKA]، وهي منظمة مخصصة «لقمع الثورة المضادة والتخريب» في ديسمبر 1917، وشهدت زيادة في عدد أعضائها ليصل 40000 عضوا في نهاية عام 1918 (وأكثر عند نهاية الحرب الأهلية). تعتقل وتعدم دون محاكمة ودون تقديم أي حساب للسلطات المحلية. تستهدف، بالإضافة إلى المناوئين للثورة النشطين، أعضاء البرجوازية كطبقة، ولكنها تستهدف أيضًا اللاسلطويين ومناضلي التيارات الاشتراكية الأخرى. كانت إحدى وظائف جهاز استخباراتها منذ البداية استباق الإضرابات وقمعها (يجري فصل قادتها أو سجنهم أو ترحيلهم)، وتحولت بسرعة، إلى حد ما، إلى أداة لمحاربة الانشقاقات في صفوف البلاشفة أنفسهم (قادتها هم غالبا الأكثر إبعادًا عن بيئتهم، ويجري ترحيلهم إلى أماكن أخرى بموجب نظام الترحيلات - بعد عام 1924، ستصبح الأمور أكثر خطورة).

كانت فترة «شيوعية الحرب» فترة نقص وتقنين ومصادرات قسرية في الريف ومدفوعات عينية ومقايضة تحل محل المبادلات النقدية. أدى ذلك، على خلفية النضال الأولي من أجل البقاء والوحشية العامة للمجتمع، إلى تمركز مفرط للسلطة واتخاذ القرار السياسي، وبينما تلاشت السوفييتات، اتجه جهاز الحزب الناشئ بصورة متزايدة إلى التداخل مع جهاز الدولة.

ظهرت التمايزات الاجتماعية الأولى بين قمم الحزب والقاعدة، سواء الشيوعية أو غير الحزبية (تكرر الجدل حول «القمم والقاعدة» في 1920-21). يتمتع المسؤولون بامتيازات لا تزال محدودة للغاية، لكن يزداد الشعور بها بالموازاة مع تفشي الفقر وانتشار الفساد. يستشهد سايمون بيراني (Simon Pirani 5) بقضية عضو اللجنة المركزية، أفيلي ينوكيدزه، الذي حصل على صندوق مكتوب عليه «معدات عسكرية» ولكنه في الواقع يحتوي على الأرز والسكر والتبغ والنبيذ والكونياك وغيرها من المنتجات المعتبرة فاخرة. قاد ذلك إلى قيام «بيروقراطي نزيه» بتقديم شكوى، لكن المكتب التنظيمي للجنة المركزية «أنقذ الموقف بقبول عذر ينوكيدزه غير المرجح بأن النبيذ كان مخصصًا لمفوضية الصحة».

كان لشيوعية الحرب أيضًا تأثيرات غير متوقعة على المجال الأيديولوجي. رأينا أن ديكتاتورية الحزب باتت تعتبر طبيعية ومعادلة لديكتاتورية البروليتاريا. يشير بيراني، إلى أنه في هذه المرحلة تطور أيضًا بين «أنصار شيوعية الحرب» المنظور الذي بموجبه سيولد المجتمع الجديد عن طريق اليد الصلبة للدولة التي ستفرض المساواة الشيوعية وروح التضحية الضرورية بشأن الحرب الأهلية. هكذا كانت رواية كتبها عالم الدولة الأمريكي إدوارد بيلامي، واحدة من أكثر الأعمال الأدبية شعبية بين النشطاء في ذلك الوقت. وهي الرواية التي أجرت الوصف التالي: «دولة مساواة منضبطة، يعتمد اقتصادها على خدمة عمالية جماعية وقرارات سياسية يتخذها تسلسل هرمي لكبار السن». بالنسبة للعديد من هؤلاء الشيوعيين، ستكون خيبة الأمل مروعة عندما تتزايد التمايزات الاجتماعية بصورة أكبر، في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة، ما سيؤدي إلى موجة استقالات وانتحارات.

انعطاف عام 1921

عند نهاية الحرب الأهلية، كان الإرهاق هائلاً والاقتصاد بأكمله بحاجة إلى إعادة بناء. جرى التعبير عن السخط العام بداية عام 1921 عبر الإضرابات العمالية في بتروغراد وموسكو، والتي أعقبتها انتفاضة كرونشتاد وسحقها من قبل الجيش الأحمر (6). بعد ذلك، اختارت قيادة الحزب والدولة التخلي عن «شيوعية الحرب» للانتقال إلى «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي أبدلت حملة المصادرة القسرية في الريف بضريبة تصاعدية عينية، وتسامحت مع تطوير شريحة فلاحين ميسورين، ورخصت في المدينة، في حدود معينة، بمزاولة أنشطة إنتاجية أو تجارية خاصة. وسرعان ما استؤنفت المبادلات، وتعافى الإنتاج الزراعي والصناعي - طبعا انطلاقا من مستوى منخفض للغاية.

لكن ماذا عن النظام السياسي؟ هل كان يتوجب الرجوع أو محاولة العودة إلى الديمقراطية العمالية لعامي 1917-1918، عن طريق تنشيط السوفييتات واضفاء الشرعية على المجموعات أو الأحزاب العمالية التي لن تعارض السلطة البلشفية بالقوة؟ أم يجب الحفاظ على ديكتاتورية الحزب على المجتمع أكثر من أي وقت مضى، بل وتعزيزها؟ في مارس 1921، اختار المؤتمر العاشر للحزب بحزم الطريق الثانية، بقيادة لينين (الذي ندد بانحراف المعارضة العمالية «البرجوازي الصغير» و«النقابي واللاسلطوي»، وتبنيها مواقف «غير متوافقة» مع عضوية الحزب).

علاوة على ذلك، صوت هذا المؤتمر بالإجماع تقريبًا على اقتراح قدمه لينين أيضًا، والذي يعلن حظر التيارات والتكتلات تحت طائلة الاستبعاد من الحزب. جرى إعطاء تأكيدات شفهية أن هذا الإجراء «مؤقت» وأنه سيتم تحسين الديمقراطية الداخلية. لكن الوعود ظلت حبرا على ورق، والمؤقت أصبح نهائيا وبالتالي اختفى فضاء الديمقراطية البروليتارية الداخلي الأخير للبلشفية.

تعززت البيروقراطية «الشيوعية» وباشرت تشكيل شريحة اجتماعية فريدة، تتمتع بمصالح وأيديولوجية خاصين. وفي المؤتمر الحادي عشر مارس 1922، جرى انتخاب ستالين أمينًا عامًا. وبدأت الاعتقالات وأحكام السجن تطال منتسبين للبلشفية: RKSP («الحزب الاشتراكي للعمال والفلاحين») الذي أسسه بانيوشكين في موسكو، والمجموعة العمالية ميانسنيكوف، ومجموعة الحقيقة العمالية بقيادة بوغدانوف.

بعد عام 1924، سيرورة جامحة

في 26 مايو 1922، تعرض لينين لنوبة مرض أولى. ليكتشف برعب، في فترة النقاهة، منعزلا ومخدوعا من قبل ستالين، أي مدى بلغت سيرورة التبقرط، واقترح على تروتسكي تشكيل كتلة ضد الجهاز. ورغم نوبة المرض الثانية، في 14 ديسمبر، أطلق معركة ضد ستالين عبر إملاء ما سيعرف باسم «وصيته». لكن في 9 آذار (مارس) 1923، تعرض لنوبته الثالثة، ما أدى إلى إبعاده نهائياً عن الحياة السياسية.

وفي أكتوبر، عندما اندلعت الأزمة الأولى للسياسة الاقتصادية الجديدة، شجب تروتسكي، من خلال النصوص والمقالات التي تدعو إلى «مسار جديد»، في إعلان موجه إلى المكتب السياسي، (شجب) تبقرط الحزب وأساليب قيادته (وفقًا لمجموعة «46»، «نظام ديكتاتورية تكتلية جرى تشكيله موضوعيا بعد المؤتمر العاشر [و] استمر»)، بينما يقترح في نفس الوقت سياسة تصنيع وتخطيط يمكنها وحدها تعزيز الطبقة العاملة. لكن جرى بوضوح هزم هذه المعارضة إبان الندوة الثالثة عشر في يناير، ثم خلال المؤتمر الثالث عشر في مايو 1924. كما أن لينين نفسه توفي في 21 يناير.

وعند نهاية ديسمبر، أطلق ستالين شعار «الاشتراكية في بلد واحد»، وبعد عام تبناه المؤتمر الرابع عشر بمثابة نظرية. منذ ذلك الحين فصاعدًا، ستتعزز بلا هوادة تصفية ما تبقى من تقاليد البلشفية، وما صاحب ذلك من التوحيد الحديدي للحزب الستاليني.

أسباب الفشل

أسباب الفشل متعددة بالطبع، ولكن يجب التأكيد على عاملين أساسيين.

عكس تروتسكي، لطالما اعتبر لينين أنه يستحيل حدوث ثورة في روسيا قائمة منذ البداية على أسس اشتراكية: لا يسمح بذلك تخلف البلاد، وطابعها الفلاحي الساحق، والضعف العددي لطبقتها العاملة الصناعية. غيرت الحرب العالمية رأيه: افتتحت المجزرة الإمبريالية فترة «ثورة وشيكة» في جميع أنحاء القارة ومنذ ذلك الحين، وبسبب الظروف الخاصة لروسيا، كان ممكنا انطلاق الثورة الاشتراكية هناك قبل أن تؤثر على البلدان الأوروبية الأخرى، ولا سيما البلدان الأكثر تقدمًا، حيث من شأن انتصار البروليتاريا أن يتيح توطيد وتطوير الخطوات الأولى في الإمبراطورية القيصرية القديمة.

تطرح تصريحات وتحليلات لا حصر لها من قبل لينين، في أوقات مختلفة من السيرورة الثورية، هذه الاشكالية. دعونا نتذكر اختتام خطابه يوم 3 أبريل 1917، عند عودته إلى بتروغراد: «من لحظة لأخرى، وكل يوم، يمكننا أن نشهد انهيار كل الإمبريالية الأوروبية. إن الثورة الروسية التي أنجزتموها بمثابة البدايات وهي وضعت أسس عصر جديد. عاشت الثورة الاشتراكية العالمية!» أو في عام 1918، فيما يتعلق باستيلاء البلاشفة على السلطة: «لسنا من أراد ذلك، بل الظروف فرضته. لكن يجب أن نظل في موقعنا حتى يصل حليفنا، البروليتاريا العالمية».

بالتالي فالسبب الأول للفشل في روسيا هو الثورة الأوروبية. ومع ذلك، لم يقرر أي شيء مسبقًا. ففي ألمانيا على وجه الخصوص، فشل العامل الذاتي في ثلاث مناسبات: في كانون الثاني (يناير) 1919 بسبب العفوية وقلة الإعداد والتنظيم؛ وفي مارس 1921 بفعل نزعة المغامرة اليسارية المُروّج لها من قبل قيادة الأممية بقيادة زينوفييف وبيلا كون؛ وفي أكتوبر 1923، دائما بفعل الأممية الشيوعية، ولكن لأسباب معاكسة لأسباب عام 1921 - هذه المرة بسبب رفض دخول المعركة، بدافع النزعة المحافظة لبيروقراطية سائرة في التمدد.

جلي، مع ذلك، أن صعود البيروقراطية قد سهلته جملة أخطاء وهفوات ارتكبتها القيادة الثورية. اعتبرت هذه الأخيرة أن «البيروقراطية» ليست نتاج مصالح مادية، بل نتاج عيوب ثقافية و/أو انعكاس ضغط الطبقات المهيمنة السابقة وبقايا أجهزة دولتها. لكن الثورة المضادة نشأت من داخل النخبة الحاكمة الجديدة. ظاهرة لا يمكن إلى حد كبير التنبؤ بها حينها، ولكن لا يزال يتعين على ثوريي اليوم تعلم الدروس منها.

إحالات:

1. 6 تشرين الثاني (نوفمبر) بالتقويم «اليولياني» القديم الساري آنذاك، يأتي بعد ثلاثة عشر يومًا من التقويم «الغريغوري» المستخدم في معظم البلدان والذي اعتمدته روسيا في 14/1 شباط (فبراير) من العام التالي.

2. أعيد نشر نصوص أعداده الأربعة عام 2011 في كتاب حررته مجموعة سمولني. 3 «أطروحات حول الوضع الحالي»، Kommunist رقم 1 (أبريل 1918).

3. «أطروحات حول الوضع الحالي»، Kommunist رقم 1 (أبريل 1918).

4. في «الثورة البلشفية»، المجلد 2 «النظام الاقتصادي»، Les Editions de Minuit، 1974 (فصل «شيوعية الحرب»).

5. في دراسته الممتازة «The Russian 24-Revolution in Retreat, 1920 Soviet workers and the new – communist elite » (تراجع الثورة الروسية، 1920-24 – السوفييتات العمالية والنخبة الشيوعية الجديدة)، Routledge, Londres/New York, 2008.

6. من المستحيل التعامل، ضمن الإطار المحدود لهذه المادة، مع هذا السؤال المعقد بشكل خاص.

مجلة مناهضة الرأسمالية عدد 93 (ديسمبر 2017)

ترجمة جريدة المناضل-ة

السودان: «سَلِّمُ مفاتيح البلد»

بقلم: بول مارسيال Paul Martial

تستمر التعبئة ضد سلطة ضعيفة ومنقسمة، بعد مرور عام على انقلاب الجيش ضد السيرورة الانتقالية في أعقاب إطاحة عمر البشير. استثمرت هياكل التنظيم الذاتي للسكان المجال السياسي وتكافح على حد سواء ضد الأحزاب التقليدية والدبلوماسية الغربية، التي تؤيد عودة إلى ما كان عليه الوضع سابقاً. يكمن جدول الأعمال في تعزيز تضامن لا يزال ضعيفا للغاية في ضوء ما قد تمثله إطاحة الجيش بالنسبة للبلدان العربية وقارة أفريقيا عموماً.

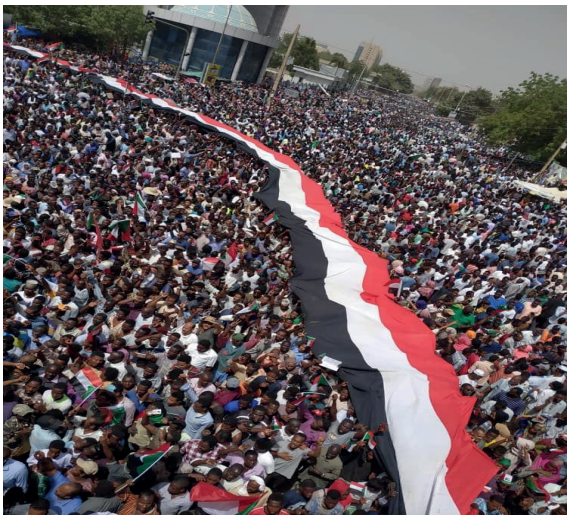

إطاحة عمر البشير

أدى انقلاب عام 1989، بزعامة عمر البشير ودعم جماعة الجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي، إلى إغراق السودان تدريجيا في أزمة عميقة. انخرطت هذه السلطة الجديدة باسم الجهاد في حرب باهظة التكلفة ضد سكان جنوب السودان، وفرضت أخلاقا رجعية على نمط حياة السودانيين والسودانيات، ويسرت استيلاء القيادات العسكرية على الثروات. كما أفضى هذا الانقلاب إلى تفاقم التمييز ضد سكان الهوامش، لدرجة أن البلد ظل منقسماً إلى حد كبير بين ما يسميه الأكاديميون «النخبة القائمة على ضفاف النهر»، أو منطقة الخرطوم الكبرى، وغيرها من المناطق التي تعاني الإهمال والاحتقار.

نظمت تظاهرات منذ عام 2010، ضد الأزمة الاقتصادية وسرعان ما اتخذت منعطفا سياسيا مناهضا للحكومة. استرشدت ثورة 2019 بهذه النضالات. كانت قوة التعبئة كبيرة إلى حد أن المخرج الوحيد الذي وجده الجيش هو إقالة البشير والاستيلاء على السلطة. عارض الثوريون فوراً هذه المناورة وطالبوا بحكومة مدنية. لن تجدي شراسة القمع نفعاً ضدهم، ما أجبر الجيش على الامتثال. إذ وافق على إنشاء مجلس سيادة مكون من عسكريين ومدنيين، برئاسة اللواء عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان وحكومة مدنية برئاسة الخبير الاقتصادي عبد الله آدم حمدوك الكناني.

سيشوب هذه الحكومة الضعف بسببين على مستوى الجيش والسكان على حد سواء. نهجت، من ناحية، سياسة تطهير ضد نشطاء إسلاميين في المراكز العليا من الوظيفة العام، وشرعت في تفكيك هياكل الجيش المالية. وطبقت، من ناحية أخرى، سياسة تقشف فرضها صندوق النقد الدولي والحكومات الغربية. سيستغل الجيش الإحباط وحتى الاستياء الشعبي بسبب سياسات حمدوك الاقتصادية والاجتماعية للاستيلاء على السلطة. أصبح اللواء برهان رئيس مجلس السيادة، ومحمد حمدان دقلو الملقب بـ حميدتي نائب الرئيس.

الحصيلة المخزية للسلطة العسكرية

لم يتمكن الانقلابيون من تعزيز سلطتهم منذ انقلابهم في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. ولم يؤد رفض السكان سياسة حكومة عبد الله حمدوك إلى كسبهم أساسا اجتماعيا، خلافا لما كانوا يعتقدون. خاصة وأن كُثُرا يستحضرون تاريخ البلد، المعتاد على حكم السلطات العسكرية القمعية والفاسدة.

لم تضعف حدة التعبئة رغم ما خلف القمع من عشرات القتلى ومئات الجرحى والسجناء.

بدأ الجيش مناورة في محاولة تجاوز حالة الجمود. دعا في إعلان صادر في تموز/يوليو 2022، إلى تشكيل حكومة مدنية ومجلس أعلى دون تحديد معالمه بالفعل. بيد أن وزير المالية صرح (1) بأن مهام هذا المجلس ستكون الدفاع عن سيادة البلد، ومن ثم سيكون مسؤولا عن الدفاع والشؤون الخارجية ومراقبة البنك المركزي في البلد، وبعبارة أخرى معظم الوظائف السيادية في الدولة.

لم تحظ هذه المناورة بأي دعم ذي دلالة في المجتمع (2). كان هدفها محاولة إلقاء مسؤولية الجمود على المعارضين واتاحة تدبير بلد منهك اقتصاديا لحكومة مدنية. يظهر من تقرير الأمم المتحدة الأخير (3)، الذي يعرض تقديرات صندوق النقد الدولي أن الناتج الداخلي الخام الفعلي لم يتجاوز نسبة 0.3٪ والتضخم نسبة 245.1٪ في عام 2022. ارتفع متوسط أسعار الذرة البيضاء والدخن بنسبة 150٪ و250٪ تواليا مقارنة بعام 2021 وبنسبة 550٪ و650٪ على مدى خمس سنوات الماضية. وأدى نقص الكهرباء والوقود والمواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى إلى عواقب وخيمة على أفقر السكان، كما أشار تقرير الأمم المتحدة المذكور أعلاه:

«من المتوقع أن يواجه ما يناهز ربع سكان السودان، جوعا حادا في ذروة الفترة البينية (بعد انتهاء محاصيل الموسم السابق وقبل جني محاصيل الموسم الجديد) بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر (...) وتشير التقديرات إلى أن 11.7 مليون شخص (أي زيادة بنحو مليوني شخص مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي) عرضة للخطر ضمنهم 3.1 مليون نازح».

ضعف دعم الانقلاب

يعتمد الانقلابيون باطراد على الإسلاميين (4). كان أعضاء جماعة الجبهة الإسلامية القومية وأنصارها الإسلاميون يشكلون العمود الفقري لجهاز الدولة، ولكن أيضا للمقاولات (المنشآت) العامة في عهد عمر البشير. وبالتالي كانوا ينهجون استراتيجية ما دعا اليها زعيمهم حسن الترابي من دخولية إلى الإدارة العليا (5). تعرض كثير من هؤلاء الموظفين الكبار للفصل من العمل خلال الثورة. جرت إعادتهم إلى وظائفهم، تدريجيا مع الانقلاب، ما يدل على أن حكومة عبد الفتاح البرهان تتحرك في المسار الذي خططه البشير. أعاد الاصوليون هيكلة تنظيمهم، مستفيدين من هذا الانفتاح، بإنشاء حزب: التيار الإسلامي العريض(6).

والأكثر إثارة للدهشة للوهلة الأولى، أن الانقلاب حظي بدعم آخر، من بعض الميليشيات الإقليمية التي حاربت حكم البشير. وفي الواقع، لم يشن حكم البشير حربا ضد جنوب السودان الذي أصبح مستقلا عام 2011 وحسب، بل خاضها أيضا في دارفور أو جنوب كردفان أو النيل الأزرق. عانى السكان خلال سنوات عديدة من تعديات ميليشيات الجنجويد بقيادة حميدتي في خدمة البشير. وسعت إلى ممارسة تطهير عرقي حقيقي ضد مجموعات معينة. وردا على ذلك، شكلت هذه الأخيرة جماعات مسلحة تحارب مرتزقة حميدتي. انضمت هذه الميليشيات خلال ثورة 2019، إلى تحالف قوى التغيير وشاركت في الحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك. ولا يزال جبريل إبراهيم، زعيم حركة المساواة والعدالة، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، ويشغل ميني ميناوي، زعيم فصيل في حركة تحرير السودان، منصب حاكم إقليم دارفور. كيف يمكن تفسير دعم هاتين الميليشيتين للانقلاب؟ يمكن طرح عناصر إجابة عديدة. أولاً، لا يرى قادتهما إمكانية تمكن المدنيين من الاستيلاء على السلطة وصونها بسبب وزن الجيش وتاريخه. ثم قام حميدتي، العدو السابق، بدور أساسي في التفاوض مع هاتين الميليشيتين. راهن على الانقسام بين منطقة الخرطوم وأطرافها. دافع عن فكرة أن الثورة كانت بقيادة هذه النخبة القائمة على ضفاف النهر والتي لن تؤدي إلا إلى إدامة ما يعانيه سكان أطراف الخرطوم من إقصاء. ومن هنا جاءت فكرة تشكيل تكتل مؤلف من متحدرين من هذه الضواحي لإقامة ميزان قوى، ولم لا، الوصول إلى السلطة في يوم من الأيام. وأخيرا، كانت هذه الجماعات متأثرة بضرورة الانضمام على نحو أمثل إلى صفوف الجانب الأقوى، مما يدل على عدم استقرار معظم الجماعات المسلحة في المنطقة سياسياً.

سلطة ذات طابع غير متجانس

تظل الانقسامات حادة بين الانقلابيين. يتمثل أبرزها في تلك القائمة بين رئيس المجلس السيادي عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان، وقائد القوات البريّة في الجيش السوداني التابع لنخبة الخرطوم الكبرى، وحميدتي، تاجر الإبل سابقاً، ونائب الرئيس، الذي تمكن من تحويل ميليشيات الجنجويد إلى قوة شبه عسكرية، تحمل اسم قوات الدعم السريع (7). إن هذه السلطة ذات الرأسين محكوم عليها بالتفاهم بسبب ميزان قوة سياسي وعسكري متوازن بين الزعيمين. لكل منهما مصادر تمويله. تمتلك القيادة العسكرية أكبر مؤسسة مصرفية، وهي بنك أم درمان الوطني، ومقاولات بناء وزراعة (8). وتتمثل مصادر تمويل قوات الدعم السريع في مناجم الذهب (9)، وابتزاز المهاجرين (10)، والاشتغال كجنود مرتزقة لصالح المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة في حربهما ضد اليمن (11).

تتجلى انشقاقات أخرى داخل الجيش نفسه، مثل وجود ضباط إسلاميين مقربين من حزب المؤتمر الوطني المتحدر من جماعة الجبهة الإسلامية القومية، ووحدات خاصة مثل جهاز الأمن والمخابرات الوطنية وهي وكالة الاستخبارات والشرطة السياسية المتمتعة باستقلال ذاتي واسع مع شبكات اقتصادية خاصة.

يشكل انعدام التجانس سبب ضعف السلطة وانعدام الاستقرار. يجب ألا يتجاوز استغلال طرف لمواطن ضعف طرف آخر مستوى مفرطا قد يتعرض فيه صرح السلطة برمته للانهيار. كل الأطراف المعنية واعية بذلك جيداً.

السودان في قلب واقع جيوسياسي

يستفيد الانقلابيون من روح تساهل وتسامح قسم كبير من بلدان المنطقة. قام البرهان برحلة إلى مصر، قبل يومين من الانقلاب. وكان الضوء الأخضر من جارتها القوية حاسما. كانت مصر تاريخيا مرتبطة بالسودان لأن البلد الأخير كان خاضعا للاستعمار تحت سيادة مشتركة بين مصر وانجلترا. كانت علاقات جيشي البلدين متينة جدا. تحتاج مصر إلى السودان حليفا في نزاعها مع إثيوبيا حول استخدام مياه النيل مع بناء سد النهضة. كما يوجد نزاع حدودي بين السودان وإثيوبيا، التي تطالب بحقوق الأراضي الخصبة في منطقة الفشقة. على الرغم من أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أدانتا الانقلاب، فإنهما لا تنظران سلبيا إلى سلطة مركزية قوية ومستبدة كمصدر استقرار، وهو عنصر هام لهذين البلدين. تأمل هاتان المملكتان الخليجيتان، علاوة على ذلك، مواصلة الاستفادة من مساعدة قوات الدعم السريع في حربهما ضد الحوثيين الشيعة في اليمن.

ويسعى الروس من جانبهم إلى تنفيذ استراتيجيتهم تدريجياً من خلال إحياء اتفاق مبدئي تم التوصل إليه في فترة حكم البشير لإقامة قاعدة عسكرية في مدينة بورتسودان. وهي موقع استراتيجي بوجه خاص:

«تعتبر بورتسودان في نظر روسيا موقعاً رئيسياً في البحر الأحمر، وممراً استراتيجياً يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي عبر قناة السويس ومضيق باب المندب، الذي يشهد اختناقاً حيث تعبر نسبة 12٪ من التجارة العالمية، ويشكل صلة وصل بين أفريقيا والشرق الأوسط».

بالإضافة إلى ذلك، تتواجد مقاولة فاغنر في السودان منذ عام 2017، وتستغل مناجم الذهب بتحالف مع حميدتي (14). وتدعم روسيا الطغمة العسكرية دبلوماسياً.

أما بالنسبة للغربيين، فهم يحاولون فرض حلهم عبر القنوات الدبلوماسية. أي تفاوض مع الجيش يتيح عودة إلى الوضع السابق مع تقاسم السلطة بحكم الأمر الواقع بين العسكريين والمدنيين. يرفض الثوار هذا الحل رفضا باتا ويشبتون بشعارهم المتعلق بالمجلس العسكري: «لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية». من الواضح انحياز مبعوث

الصفحة 12

الصفحة 11

السودان: «سَلِّمُ مفاتيح البلد»

الأمم المتحدة، فولكر بيرتيس، إلى موقف الغرب، مما أثار سخط قسم من السكان (15).

تنظيم ذاتي يهز الأحزاب التقليدية

هناك حزبان تاريخيان رئيسيان في السودان: حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديموقراطي. يمتلكان قواسم مشتركة كثيرة. كانت هاتان المنظمتان بداية تعبيرا سياسيا عن طريقتين صوفيتين، أي الطريقة الختمية بالنسبة للحزب الاتحادي الديموقراطي والطريقة المهدية بالنسبة لحزب الأمة القومي. خاض أنصار الطريقة المهدية التابعين لحزب الأمة القومي حرب استقلال ظافرة عام 1885. ستنتهي هذه التجربة بعد 13 عاما بالقمع الرهيب الذي شنته القوات البريطانية. دعا أنصار الطريقة المهدية إلى سودان مستقل بينما كان أنصار الطريقة الختمية يناضلون من أجل خلق اتحاد مع مصر كحل للاستقلال، ومن هنا جاء اسم الحزب الاتحادي الذي يحملونه. تكتسي هذه الأحزاب طابع سلالة حاكمة، إذ لا يمكن أن يتحدر قادة حزب الأمة القومي إلا من عائلة محمد بن عبد الله المسمى المهدي وقادة حزب الاتحاد الديمقراطي إلا من عائلة الميرغني، أحد أحفاد النبي محمد. هم محافظون سياسياً، وليبراليون اقتصادياً. وبصرف النظر عن التاريخ والمنافسة في الأجهزة، لا فرق جوهري كبير بينها ، ولم يقوما في السيرورة الثورية بدور رائد. ينتمي قادتهما إلى نخبة الخرطوم، مما سهل تقلدهم مناصب وزارية في الحكومة خلال الفترة الانتقالية. وسيكونون على استعداد لقبول وساطة الأمم المتحدة لعودة إلى الوضع السابق إذا غاب ضغط شعبي.

شهدت ثورة 2019 بروز هياكل تنظيم ذاتي يستمد معظمها جذوره من التعبئات السابقة. وهكذا تشكل تجمع المهنيين السودانيين عام 2012 ويضم مهن فكرية مثل المحامين والأساتذة الجامعيين، الخ. كان دوره حاسما في ثورة 2019 ولا يزال كذلك في التعبئات الجارية.

يتطور موازيا لذلك هيكل تنظيم ذاتي يسمى لجان المقاومة، اموجود في أحياء كبرى مدن البلد. وكان كُثر من قادتها ناضلوا رجالا ونساء في منظمات مثل حركة قرفنا أو التغيير الآن، أو الشرارة أو حركة الخلاص الهيكل القائم في مدينة القضارف عاصمة ولاية القضارف.

تشكل لجان المقاومة هذه صلب النضال ضد انقلاب عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان وحميدتي. تمثل هذه الهياكل أماكن تعبئة ونقاش وتضامن مادي، وتصبح مسيسة مع تقدم النضال. اعتمدت «ميثاق تأسيس سلطة الشعب» كحصيلة سيرورة طويلة من نقاش دار في جميع أنحاء البلد. يدافع برنامج هذا الميثاق عن المطالب الديمقراطية والعدالة، ويذكر بتفصيل كيفية ممارسة السلطة الجديدة. تكمن الفكرة الرئيسية في تعزيز سلطة شعبية بهياكل شعبية من أسفل تقرر وتنسق على مستوى البلد. يكتسي هذا الميثاق أهمية لأنه يقدم بديلا سياسيا في مساعي عقد المصالحة مع الانقلابيين.

وضدا على رغبة عقد اتفاق مع الطغمة العسكرية، تشكلت قوى التغيير الجذري بمشاركة تجمع المهنيين السودانيين ومنظمات نقابية ونسائية فضلا عن الحزب الشيوعي السوداني، الذي تمكن طوال تاريخه من صون تأثير معين في التعبئات.

أصبحت المطالب النسوية خلال الثورة رئيسية. كما أن إطاحة البشير هي أيضا

جزئياً نتيجة نضال من أجل اقرار حقوق النساء المهضومة بسبب تحالف الجيش والإسلاميين منذ عقود.

تاريخ الحركة النسوية في السودان مديد. تشكل الاتحاد النسائي السوداني عام 1952. واستمرت النضالات منذ ذلك الحين، على الرغم من أشكال قمع شرس. اعتمدت زهاء خمسين منظمة بياناً نسوياً. ونظمت تظاهرات ضد أشكال العنف ضد النساء، وخاصة المادة 146 من دستور السودان، الذي ينص على الحكم بالإعدام رجما على النساء المدانات بممارسة الزنا.

كما تجري النضالات النسوية في الثورة ضد المواقف الجنسوية التي لا تزال شائعة. وبالتالي تتيح هذه المعارك تغيير المجتمع بشأن هذه المسائل (16).

طغمة عسكرية عنصرية وذات طابع إثني

إن تشكيل سودان غير عادل، مؤلف من مناطق هامشية تحتقرها نخبة منطقة الخرطوم الكبرى، عاقبة جزئيا لسياسة الاستعمار البريطاني. حاولت الإدارة البريطانية منع بلوغ تأثير الحماس القومي إلى جنوب البلد من خلال عزله على نحو محكم تقريبا. لم تتوقف هذه النخبة الواقعة على ضفاف النهر عن فرض رؤيتها على البلد برمته، بمجرد استقلال السودان. لكن قوى مثل الحزب الشيوعي السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق عارضتها. ما كان هدف جون قرنق، زعيم جنوب السودان، بتاتاً انفصال الجنوب عن الشمال، بل بناء سودان موحد ومتعدد الطوائف منفتح على الجميع. بعد وفاته في عام 2005، توجه سالفا كير ورياك مشار خليفتاه نحو استقلال الجنوب من خلال خوض معارك بينهما للاستيلاء على موارد البلد الجديد.

انتشر سم النزعة النخبوية لمنطقة الخرطوم الكبرى في السودان الراهن:

«كانت المناطق الهامشية في السودان في صلب النزاعات المستمرة تقريبا في البلد منذ الاستقلال عام 1956. ويمكن حتى اعتبار أن سبب هذه الصراعات الأساسي يكمن في علاقتها اللامتساوقة مع «سلطة مركزية» متسمة بتمركز شديد. كما أن عجز «المركز» عن إنهاء هذا اللاتساوق وتوحيد البلد يفسر أيضا طول أمد هذه النزاعات في «منطقتي» جبال النوبة والنيل الأزرق، ما زاد حدة النزاع في دارفور وأدى إلى انفصال جنوب السودان في عام 2011». (17).

يتمثل أحد رهانات النضال الثوري في دمج هذا البعد المناهض للنزعة النخبوية والمطالبة بمساواة بين جميع المواطنين والمواطنات، بغض النظر عن أصولهم. ةتجد هذه الأفكار طريقها إلى الوعي الشعبي. لذلك عندما اتهم البشير في عام 2018 المتظاهرين بأنهم يتلقون التعليمات من متمردي دارفور الذين يستغلونهم، رد هؤلاء الأخيرون بصوت واحد: «كنا دارفوريون» (18). ومع ذلك، فإن هذه الأيديولوجية ذات الطابع الاثني التي تجعل بعض المواطنين من الدرجة الثانية، وفقا لمنطقتهم، لا تزال مستمرة على الرغم من جهود أكثر شرائح الثوار وعياً.

توطيد السيرورة الثورية

لم ينجح الانقلاب، على الرغم من قمع الطغمة العسكرية ومناورات البلدان الغربية، في النيل من كفاحية الشعب. قد تتفاوت كثافة المشاركة في التظاهرات، لكن درجة التعبئة تظل إجمالاً عالية. ومع مضي الوقت برز نضج سياسي، وتشكلت لجان المقاومة باطراد على الساحة السياسية ما أثار إلى حد كبير احباط الأحزاب التقليدية. هناك تآزر شديد بين مختلف هياكل النضالات التي تغذي تنوع سمات الثورة. وسيكون كسبا للثوار توعية الجنود. إذا ظلت القيادة العسكرية، مهما كانت مناوراتها، إلى جانب السلطة، فليس الأمر كذلك بالنسبة لجنود قاعدة الجيش. إذ يتحدر معظمهم من مناطق فقيرة، وغالبا ما يتم بخس قدرهم، وقد يتأثرون بخطابات العدالة الاجتماعية. طبعاً، ليس نسج علاقات في ظل القمع أمراً سهلاً، لكنه قد يكون فعالا لاستمرار الحركة.

لا يسع المرء إلا أن يتأسف لضعف التضامن العالمي. وحتى يومنا هذا، يظل السودان البلد الوحيد الذي يدافع شعبه عن ثورته. والتضامن الدولي ليس في المستوى المطلوب. ما يجب اتباعه من نموذج وتوسيع مجاله هو ما تقوم به منظمات مختلفة في بريطانيا من عمل (19). ينبغي أن يكون التضامن على أوسع نطاق، وخاصة في المعسكر الغربي، الذي يمارس ضغوطا هائلة للعودة إلى الوضع السائد من قبل. من الضروري والحالة هذه مواجهة هذه الضغوطات بشدة عن طريق خلق جهات معارضة داخل حتى هذه البلدان.

إن انتصار الثوريين على أساس برنامج قطيعة كما طرحته لجان المقاومة من شأنه فتح ثغرة في عملية إخضاع العالم العربي وعلى نطاق أوسع في أفريقيا.

ردا على انقلاب البشير في عام 1989، قام محمد وردي، أحد أبرز فناني الغناء والموسيقى في السودان، بأداء أغنية «سَلم مفاتيح البلد». وبعد ثلاثين عاما، ردد عشرات آلاف السودانيين هذه الأنشودة، تعبيراً عن مواصلة ما جاء في هذه الأبيات الشعرية من نضال (20):

«سَلِّمُ مفاتيح البلد»

كلمات: محمد المكي ابراهيم

الحان وغناء: محمد وردي

عليك الزحف متقدم

وليك الشعب متلملم ومتحزم

يقول سلم

سلم وما بتسلم

رحمت متين عشان ترحم؟

سلم مفاتيح البلد

سلم عباياتنا وملافحنا

مصاحفنا ومسابحنا

جوامعنا وكنايسنا

سلم مفاتيح البلد

تراث أجدادنا سلمنا

عقول أولادنا سلمنا

بنادقنا البتضرينا

الموجهة لي صدورنا

وبرضو حقتنا

سلمنا

سلم مفاتيح البلد

سلمنا الزمان الضاع

ليل الغربة والأوجاع

أحزانا العشناها

مع الوطن العزيز الجاع

سلم مفاتيح البلد

حتهرب وين من الألم الكبير والجوع

من تعليمك المدفوع

ومن شعبا سقاك لبنو سقيتو من الهوان والجوع

يا ساقي سمك المنبوع

سلم مفاتيح البلد

حتهرب وين من الذكرى وعذاباتها

ومن لبن الأمومة ومن حساب الرب

حتهرب وين وانت ايدينك الإتنين ملوثة دم

فصيح الدم ينضم وبتكلم يقول سلم

8 تشرين الأول/أكتوبر 2022

ترجمة المناضل-ة

المصدر: https://fourth.international/fr/afrique/473

بول مارسيال مسؤول عن موقع «Afriques en lutte » ومناضل الأممية الرابعة في فرنسا

الإحالات: أنظر رابط المقال الأصلي على النت

الانهيار بعد الارتفاع: الاقتصاد العالمي اليوم

مقابلة مع ميكائيل روبرتس Michael Roberts

يواجه الاقتصاد العالمي أزمة ركود تضخمي غير مسبوقة منذ سنوات 1970. تشهد الأنظمة الاقتصادية القومية تباطؤا أو حالة ركود، وترفع المصارف المركزية معدلات الفائدة في محاولة للتحكم بالتضخم، وتتحمل الطبقة العاملة والشعوب المُضطهَدة مرة أخرى وطأة الأزمة وحلولها المزعومة. يطرح آشلي سميث، رئيس تحرير مجلة Spectre، أسئلة على ميكائيل روبرتس حول الانهيار العالمي، وتفسيراته الرسمية منها والماركسية، وما يلزم أن يطالب به اليسار ويدافع عنه اليوم.

آشلي سميث: تعرض كبرى وسائل الإعلام مقالات حول التضخم والركود الاقتصادي وخطر انحسار عالمي. ما هي حالة الاقتصاد العالمي، من البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى البلدان النامية أو المتخلفة؟

ميكائيل روبرتس: تشهد الاقتصادات الكبرى تباطؤاً سريعاً بعد طفرة الانتعاش في عام 2021. وتتجه الآن إلى انهيار جديد في عام 2023، بسبب ميل المردودية إلى الانخفاض (هوامش الربح المذهلة لعام 2021 في حالة انهيار متسارع). سيؤدي ذلك إلى تباطؤ نمو حجم الاستثمارات. تظل حالات الاختناق في سلسلة التوريد العالمية في الآن ذاته أشد مما كانت قبل الجائحة. يعني هذا أن التضخم الذي ارتفع عام 2020 وتسارعت حدته بسبب غزو روسيا لأوكرانيا، وما فرضته الدول الغربية من عقوبات، لن يعود قبل مرور بعض الوقت إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل جائحة كوفيد، وحتى لن يصلها بأي وجه.

والواقع أن البنوك المركزية، في محاولة تحكمها بالتضخم المرتفع عن طريق رفع معدلات الفائدة وتقليص الكتلة النقدية، إنما تؤدي إلى انهيار أثمان العقار، وارتفاع تكاليف خدمة ديون المقاولات والقطاع العام، وبالتالي انهيار حجم الاستثمارات. يسبب الدولار القوي تفشي هذه الأضرار الجانبية في سائر العالم، وخاصة في الاقتصادات الفقيرة والمتخلفة لما يسمى بلدان الجنوب، التي باتت تواجه ارتفاع كلفة الدين بالدولار، وانخفاض المداخيل، وانهيار قيمة العملات.

كتب آدم توز Adam Tooze مؤخرا مقالا في صحيفة نيويورك تايمز واصفاً بصورة واضحة جدا أزمة الرأسمالية العالمية. ما سبب الركود التضخمي حالياً؟ هل هو مجرد عاقبة جائحة كوفيد والاخلال بنظام سلاسل التوريد أم أنه أعمق من ذلك؟

يكتسي هذا السؤال أهمية بالغة. لا تكفي معرفة كيف تطورت أزمة الإنتاج الرأسمالي، ولكن لماذا تطورت خاصة. والا فلن نتمكن من توقع ما سيحدث وما إنما كانت معالم أزمة أخرى تلوح في الأفق. لا تستطيع الرأسمالية كنمط إنتاج تطوير القوى المنتجة اللازمة لتلبية حاجات ملايير البشر على هذا الكوكب، ولكنها تبدأ أيضا على نحو تراكمي بتدمير النظام البيئي في الكوكب بالذات.

يشهد تنامي حجم الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والخدمات العامة والسلع والخدمات الأساسية تباطؤاً منذ عقود. وفي الواقع، أصبحت الاقتصادات الكبرى منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، غارقة فيما أسميته الكساد طويل الأمد، والمتسم بضعف نمو حجم الاستثمار والإنتاجية وركود أجور معظم السكان الفعلية. ولم يستفد سوى أصحاب الثراء الفاحش (للغاية) من طفرات المضاربة في الأصول المالية والعقار، والتي حلت محل الاستثمارات المنتجة.

مع ذلك، تشهد هذه الفقاعات انفجاراً الآن. أدى تباطؤ النشاط خلال الجائحة إلى الحاق أضرار دائمة بالاقتصادات الكبرى، إذ أصبح ميل النمو منذ جائحة كوفيد أضعف مما كان قبلها، في حين شهد العقد السابق للجائحة نموا أبطأ من الذي عرفته الحقبة التي سبقت الأزمة المالية. هناك ما يسميه الاقتصاديون حالة هستيريا في الاقتصادات الكبرى، أو بالأحرى إن شئتم، جائحة كوفيد اقتصادية طويلة الأمد.

يتلاشى انتعاش عام 2021 الاقتصادي قصير الأمد بسرعة، وتنهار الاقتصادات مرة أخرى، وهذا ما كان سيحدث في عام 2020 لو لم تكن الجائحة تفشت. لكن الانتعاش هذه المرة كان مرافق تسارع نسبة التضخم بمستويات لا مثيل لها بأي وجه منذ 40 عاما. وبالتالي، فإن انخفاضا شديدا وحسب هو ما سيتيح تباطؤ معدلات التضخم وتخفيضها. يبدو أن البنوك المركزية عازمة على تحقيق ذلك، على تطبيق علاج بالصدمة، استنادا إلى نهج سياسة نقدية صارمة ذات طابع تقييدي.

ما هو التفسير الماركسي بوجه التحديد، للتضخم عموما والتضخم حالياً، وكيف يختلف عن غيره من التفسيرات؟

تدور التفسيرات الاقتصادية السائدة حول محورين. يتمثل المحور الأول في وجود أموال هائلة تطارد السلع النادرة للغاية. وعلى حد تعبير عالم الاقتصاد في النظرية النقدية ميلتون فريدمان: "يشكل التضخم دوماً ظاهرة نقدية". ويتجلى المحور الثاني في أن ارتفاع نسبة التضخم ناجم عن ارتفاع التكاليف، وخاصة عندما تضيق أسواق العمل [ندرة في اليد العاملة-المترجم]، بحيث بوسع الطبقة العاملة فرض زيادات في الأجور، وبالتالي بروز دوامة الأسعار والأجور. هذا هو التفسير الكينزي. تلقي النظرية النقدية باللوم على النقد والبنوك المركزية، وتدين النظرية الكينزية الطبقة العاملة. النظريتان خاطئتان نظريا وتجريبيا.

أثناء حقبة سنوات 1990 إلى 2019، كانت معدلات التضخم منخفضة للغاية وحتى تقلصت في حين أن الكتلة النقدية والدين كانا قيد الانفجار. يعمل هذا تجريبيا على دحض النظرية النقدية. لا يعود ارتفاع معدل التضخم على مدى العامين الماضيين إلى زيادة الكتلة النقدية؛ بل إن الكتلة النقدية تتناقص عكس ذلك. ترتكب النظرية النقدية خطأ نظريا أساسيا في افتراض أن النقد يحدد الأسعار، في حين أن العكس هو الصحيح.

كما أن نظرية كلفة الأجور غير صحيحة تجريبيا. في سنوات 1970، ارتفع معدل البطالة الجماهيرية وفقدت الطبقة العاملة قوتها على التفاوض، لكن التضخم ارتفع ارتفاعا حادا. حدث تزوير ما يسمى بمنحنى فيليبس، الذي كان من المفروض أن يعكس علاقة بين انخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل التضخم. وينطبق الشيء نفسه اليوم على ذلك. شهدت اقتصادات عديدة معدل بطالة منخفض للغاية (بالأقل رسميا)، لكن معدل التضخم كان منخفضا جدا أيضا، حتى انعطاف انتشار الجائحة. وفي الواقع سارعت البنوك المركزية إلى رفع معدلات التضخم انسجاماً مع أهدافها.

ما التفسير الماركسي للتضخم إذا؟ علينا بادئ ذي بدء، تحليل ما يحدث لقيمة السلعة. يتكون سعر منتوج أو خدمة من كلفة استخدام الآلات والمواد الأولية (ما أسماه ماركس الرأسمال الثابت) وخلق قيمة جديدة من خلال العمل في الإنتاج. يكرس الرأسماليون جهودهم لتراكم الرأسمال (الربح)، وبناء عليه كانوا يسعون باستمرار إلى تقليص كلفة العمل (الأجر) من خلال إدخال تكنولوجيا تروم تقليل كمية عمل البشر.

لكن ينزعون أثناء قيامهم بذلك إلى تقليص الزيادة في القيمة الجديدة بالنسبة إلى السعر الإجمالي لسلعة. وبالتالي، على هذا النحو يميل تضخم الأسعار إلى التباطؤ بمرور الوقت. لكن ثمة عوامل أخرى قائمة أيضا. أولا، يمكن أن ترتفع أسعار المواد الأولية بسرعة (وهذا ما يحدث حالياً). ثانيا، يمكن للسلطات النقدية تغيير الكتلة النقدية في الاقتصاد. يمكن لهذا الأخيرة إبطال ميل نمو القيم الجديدة إلى التباطؤ من خلال تحقيق معدلات تضخم منخفضة للغاية وزيادة سعر صرف النقد.

وهذا يعني أن نمو القيمة الجديدة سيتباطأ حتى يصبح صفرا أو سلبيا، إذا شهدت الاقتصادات تباطؤا: هذا هو الانكماش الاقتصادي. إذا واصلت السلطات النقدية أيضا إيقاف تدفق الأموال، ستصبح معدلات التضخم صفراً. حسناً سنرى.

في تفسيرك للأزمة الحالية، تؤكد أنها عاقبة أزمة مردودية كامنة، وانخفاض في معدل الربح، ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات في الاقتصاد الفعلي. قد يؤدي ذلك أحياناً إلى ارباك الناس، الذين يشيرون إلى أن المنشآت الكبيرة تملك مبالغ مالية ضخمة. ويدعي آخرون أنها ناجمة عن التلاعب بزيادات مفرطة في الأسعار التي تؤدي إلى تضخم أرباح المنشآت. ما هو الفرق وما هي العلاقة الحالية بين المردودية والأرباح الضخمة والتلاعب بزيادات مفرطة في الأسعار؟

حققت المنشآت الكبيرة جدا، بوجه خاص، أرباحا ضخمة. وكان هناك ما يسميه البعض زيادات مفرطة في الأسعار من قبل المنشآت الاحتكارية، مثل منشآت الطاقة والخدمات العامة. لكن بالنسبة للأغلبية الساحقة من المنشآت، كانت التنافس شرسا في أسواقها ويعمل ارتفاع كلفة المواد الأولية والآن معدلات الفائدة على تقويض نسبة مردوديتها.

وبالتالي عندما نقرأ مقالات عما حققته من أرباح هائلة منشآت قطاعات الطاقة والتكنولوجيا والإعلام،

الصفحة 14

الانهيار بعد الارتفاع: الاقتصاد العالمي اليوم

الصفحة 13

وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تشكل أقلية. يقترب متوسط معدل المردودية (كنسبة من الرأسمال المستثمَر) من أدنى مستوى له منذ 70 عاما. لم تعد تحقق نسبة 15% إلى 20٪ من المنشآت أرباحا كافية لتسديد دفوعات خدمة ديونها: يمكن تسميتها منشآت الزومبي، المنشآت الميتة الحية.

من المهم للغاية عدم افتراض أن التضخم وارتفاع الأرباح ناجمان أساسا عن التلاعب بزيادات مفرطة في الأسعار وعن مواقف احتكارية، لأن هذا قد يعني أن عملية تسقيف الأسعار وانهاء الاحتكارات ستؤدي إلى استمرار الإنتاج الرأسمالي دون أية مشاكل ودون تضخم. قد تبدو تدابير مثل تسقيف الأسعار مفيدة مؤقتا للعمال، لكن الأزمات الرأسمالية لن تختفي، وستتواصل أزمة كلفة المعيشة.

إن الملكية والرقابة العموميتين، ليس للاحتكارات الطبيعية وحسب، بل حتى للمنشآت الاستراتيجية الكبيرة وللمؤسسات المالية، في إطار خطة استثمار وتشغيل وتحكم بالمناخ، هي التي يمكن أن تنهي التضخم دون وقوع في الركود.

يؤكد السيد آدم توز بوجه خاص أن الزيادات غير المنسقة في أسعار معدل الفائدة تهدد العالم بخطر ركود حاد. إلى أي مدى هذا الخطر قائم، وهل يمكن تفاديه بنهج سياسة نقدية أكثر تنسيقا؟ هل هذا التنسيق حتى ممكن؟

زيادات غير منسقة؟ هل إذا كانت منسقة والحالة هذه، سيكون كل شيء على ما يرام؟ لا أعتقد ذلك. والواقع أن ارتفاع معدلات الفائدة في العالم، والذي يذكيه انخفاض أسعار السندات وتدخلات البنوك المركزية، هو بالفعل عمل منسق إلى حد ما، حيث على كل بلد أن يحذو حذو البلد الآخر أو رؤية عملته الوطنية في حالة انهيار.

لن يَحُول تنسيق السياسات النقدية دون ركود اقتصادي إذا لم يكن يعمل على ايقاف هذه الزيادات ويعكس مسارها. لم يكن لما يسمى باتفاقية بلازا عام 1985، التي تنص على تقليص قوة الدولار، إلا تأثير ضئيل في النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى. ومن غير المرجح إبرام مثل هذا الاتفاقية حالياً. إذا كانت ضرورة تنسيق قائمة، يجب أن يشمل خطة استثمار شاملة، ومراقبة المناخ، والحد من الفقر. وما من فرصة لحدوث ذلك.

كيف تؤثر زيادات معدلات الفائدة في مختلف فروع اقتصاد العالم؟ ما هي تأثيراتها في البلدان الرأسمالية المتقدمة؟ وما هو تأثيرها في بلدان الجنوب، وخاصة في البلدان المثقلة بالديون؟ هل سنشهد أزمات دين سيادي ضخمة مرة أخرى؟

تعاني اقتصادات ناشئة متخلفة عديدة بالفعل من ضائقة مالية، وتتجه نحو التخلف عن سداد الدين (سريلانكا وباكستان وزامبيا). يتوقع صندوق النقد الدولي سداد مزيد من ديون كثيرة مستحقة له في العام المقبل، ما سيؤدي إلى اثقال كاهل الفقراء بمزيد من الديون وإخضاعهم لما يمليه صندوق النقد الدولي من انضباط مالي. لا يعني هذا سوى مزيد من التقشف بالنسبة لهذه البلدان. لكن من المرجح أن يؤثر هذا الوضع أيضا على الاقتصادات المتقدمة، لأن الدول تخفض حجم نفقاتها في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد وتسعى إلى تقليص تنامي مستويات الديون، الخاصة والعامة على حد سواء.

أكدت أننا في سياق كساد عالمي طويل الأمد، متسم بأشكال ركود وانتعاش ضعيف. كمن أحد أسباب ذلك في أن الدول دعمت المنشآت الكبيرة العاجزة على المنافسة، أي منشآت "الزومبي"، بمعدلات فائدة منخفضة وخطط عملية إنقاذ. في نهاية سنوات 1970، أتاحت الزيادات الحادة في معدلات الفائدة، التي قام بها بول فولكر، التحكم أخيراً بالتضخم ومهدت الطريق لازدهار نيوليبرالي طويل الأمد، لكن على حساب حالات إفلاس عديدة، وارتفاع معدل البطالة، وأزمة ديون هائلة في بلدان الجنوب. هل يمكن قيام البنوك المركزية بنفس الشيء وفتح دورة جديدة من نمو رأسمالي من خلال ما يسمى بالتدمير الخلاق؟

جرى تفادي التدمير الخلاق، أو العلاج بالصدمة على طريقة فولكر في نهاية سنوات 1970، أثناء الانهيار المالي العالمي في عام 2008. والواقع أن رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي آنذاك بيرنانكي تبنى السياسة المعاكسة، وذلك عبر زيادة الكتلة النقدية وحصول القطاع الرأسمالي على الديون لإنقاذه (حصل للتو على ما يسمى بجائزة نوبل بسبب ذلك).

ثم، كانت المنشآت تحصل على ديون بمعدلات فائدة قريبة من الصفر مع مستويات تضخم منخفضة للغاية لإتاحة تطورها، ولكن تطوراً بطيئاً جداً. حل كساد طويل الأمد محل التدمير الخلاق. تم الإعلان عن ركود جديد عام 2019. من غير المرتقب اليوم تخطيط ضخ جرعات قروض في عام 2022، بل على العكس من ذلك تماما، بسبب ارتفاع معدل التضخم. تسعى البنوك المركزية إلى تطبيق علاج بالصدمة على التضخم، بدل ذلك.

يبدو أن هياكل الرأسمالية العالمية التي تطورت تحت الهيمنة الأمريكية خلال حقبة النيوليبرالية قيد التفكك. إن مشاكل سلاسل التوريد في العالم التي أبرزتها جائحة كوفيد وتصاعد التوترات الجيوسياسية، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وكذلك روسيا، إنما تعني أن البلدان المنشآت تتخلى عن نزعة العولمة كما عرفناها. هل هذا صحيح؟ هل انحدار التجارة العالمية مؤقت، أم أن هناك نمطا ناشئا لتقسيم اقتصاد العالم إلى تكتلات منفصلة؟

ينقسم الاقتصاديون الكلاسيكيون حول مسألة ما إذا كانت العولمة جزءا من التاريخ أم لا. ويقصدون بهذا التعابير توسيع التجارة العالمية بدون تعريفات جمركية أو حصص (كوطا) وزيادة الاستثمارات المالية في العالم. لكن منذ الأزمة المالية العالمية، شهدت التجارة العالمية في قطاع السلع نموا بمعدل أبطأ من نمو الناتج الداخلي الخام (الذي كان ضعيفا جدا بالفعل)، في حين أن تدفقات الرساميل العالمية، وخاصة باتجاه الاقتصادات الناشئة، شهدت نضوباً.

يؤكد البعض بأن عولمة التجارة في قطاع الخدمات ستحل محل عولمة التجارة في قطاع السلع، على نحو يكفل استمرار العولمة على قيد الحياة. لا دليل على إمكانية أن يحل قطاع تجارة الخدمات، المتسم بحجمه الصغير، محل انحدار تجارة السلع، خاصة مع التوترات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وارتفاع الحواجز الجمركية والعقوبات ضد روسيا وإيران، الخ.

إن فترة الاعتدال العظيم وحقبة العولمة في عداد الماضي. وهذا يعني تصاعد شدة التنافس والنزاع، ليس في التجارة والاستثمار وحسب. وكما قال ماركس، فإن الرأسماليين يتصرفون كإخوة مخلصين ضد الطبقة العاملة، ولكن كإخوة أعداء يحارب بعضهم البعض.

مع ذلك، فإن العولمة بمعنى مختلف مازالت على قيد الحياة وبصحة جيدة، أي التكتل الإمبريالي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تطبق تدابير لإضعاف أي قوة وكل بلد يعارض مصالح التكتل. يتسلح التكتل الإمبريالي ضد تنامي معارضة قوى المقاومة التي ترفض قبول السيطرة الأمريكية. لكني غير متأكد من أن هذا يستتبع وجود تكتل معارضة منسقة. يبدو أن المعارضة لا تزال مشتتة للغاية.

وفي آخر المطاف، سيكون للدول الأكثر قوة وسياسات بنوكها المركزية تأثير مدمر في صفوف الطبقة العاملة والأمم المضطهَدة. يبدو الأمر وكأنه ما شهدناه سابقاً من صراع طبقات وامبريالية. ما الذي يجب على الحركات العمالية والأمم المضطهَدة المطالبة به الآن؟ ما الذي يجب أن يدافع عنه اليسار على المديين القصير والطويل؟

يجب، على المدى القصير، النضال ضد ارتفاع تكاليف المعيشة. يجب دعم معارك النقابات، المدافعة الوحيدة عن العمال في مكان العمل. يلزم النضال لانتزاع أجر معيشي لائق وزيادات في الأجور مساوية لمعدلات التضخم حفاظاً على الأجور الفعلية بالأقل. يلزم معارضة أي زيادة في معدلات الفائدة وأي تدابير أخرى لتقليص نفقات الميزانية في مجال الخدمات والرفاه الاجتماعي و/أو أي زيادة في الضرائب بالنسبة للأغلبية.

يمكن التحكم بالتضخم وخفضه معدله إذا تحكمنا بالقطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الاستراتيجية. يجب الاستعاضة عن سوق الطاقة، الخ، بنهج الدولة تخطيطا ديمقراطيا، لتلبية الحاجات الاجتماعية والاستثمار في التكنولوجيا ومناصب الشغل الملائمة.

يلزم وضع حد للحروب المدمرة التي شهدناها في القرن الحادي والعشرين في العراق وأفغانستان وأوكرانيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وتلك التي قد تندلع في آسيا الوسطى. فهي لا تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتدمير سبل عيش مئات ملايين الناس وحسب، ولكن أيضاً إلى تبذير هائل للموارد وتسديد ضربة مدمرة للبيئة.

وبعبارات أخرى: عدم تخفيض مستويات المعيشة؛ وعدم تقليص النفقات العامة العائدة بالنفع على الشعب؛ ولا حروب جديدة، ودفاعا عن اقتصاد عالمي مخطط، وملكية عامة في إطار رقابة ديمقراطية من قبل مؤسسات الشعب وليس من قبل أصحاب الملايير الجشعين والسوق الرأسمالية.

2022/10/28، ترجمة المناضل-ة، أجري المقابلة: آشلي سميث ASHLEY SMITH

الرابط: https://internationalviewpoint.org/spip.php?article7864

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي ترياقا لتراجعها

بقلم، كريس هدجيز
Chris Hedges

يُنذِر التوسع الكبير لحلف شمال الأطلسي، ليس فقط في أوروبا الوسطى و الغربية، لكن أيضا في الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية وإفريقيا وفي أسيا، بصراعات لا نهاية لها وخطرا نوويا دائما أكبر. تمثل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وصناعة الأسلحة التي ترتكز عليها للحصول على ملايرها من الأرباح، إحدى التحالفات العسكرية الأكثر عدوانية والأكثر خطورة في الكون.

بعد تأسيسه في العام 1949 لمواجهة الإنغراس السوفياتي في أوروبا الوسطى والشرقية، تحولت المنظمة (حلف الناتو) إلى آلة حرب عالمية في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وأسيا.

بسط الناتو نفوذه عبر دمج 14 بلدا من أوروبا الوسطى والشرقية في الحلف، الذي من خلاله، قام بانتهاك الوعود المقدمة لموسكو إثر انتهاء الحرب الباردة. قام بعدها بالحاق فنلندا والسويد اللتان بقيتا محايدتان طيلة عقود. قام بتفجيرات في البوسنة، صربيا وكوسوفو. كما أطلق حروبا في أفغانستان والعراق وسوريا وليبيا، ما نتج عنه موت قرابة مليون قتيل و طرد حوالي 38 مليون شخص من منازلهم. إنه يعمل على تأمين حضور عسكري في إفريقيا وأسيا. قام بدعوة استراليا، اليابان، نيوزيلندة وكوريا الجنوبية،» الأربع من أسيا–المحيط الهادي»، إلى قمته الاخيرة المنعقدة بمدريد في نهاية يونيو. وسع الحلف مجال عمله إلى نصف الكرة الأرضية الجنوبي، عبر التوقيع في شهر دجنبر 2021، مع كولومبيا اتفاقية شراكة لأغراض التكوين العسكري.

قدم الدعم لتركيا التي تملك ثان أكبر جيش في الناتو والتي قامت دون شرعية بغزو واحتلال مناطق من سوريا والعراق. انكبت المليشيات المدعومة من تركيا في الإبادة العرقية للأكراد السوريين وباقي سكان شمال وغرب سوريا. أتهم الجيش التركي بارتكاب جرائم حرب . خصوصا العديد من الضربات الجوية ضد مخيم للاجئين واستعمال الأسلحة الكيماوية . في شمال العراق. في مقابل قبول الرئيس رجب طيب أردوغان باندماج فنلندا والسويد في الناتو، وافق البلدين الشماليين على توسيع قوانينهم الوطنية بخصوص الإرهاب (ما سيسهل قمع المناضلين الأكراد وآخرين)، ورفع التقييدات عن بيع الأسلحة لتركيا ورفض دعم كل حركة استقلال ديمقراطي بقيادة الاكراد في سوريا.

ما الحكم على الحلف العسكري الذي، عفا عليه الزمن مع انهيار الاتحاد السوفياتي وكان ينبغي ان يكون مفككا ! لكن لا يبدو بأن الناتو صناع الأسلحة يمتلكون النية للاستفادة من « أرباح السلام» من أجل المساهمة في بروز عالم يعتمد على الديبلوماسية، احترام مجالات التأثير والتعاون المشترك. في تقريرها « الناتو 2030: متحدين من أجل عصر جديد « قامت المنظمة بتفصيل مستقبلها، كأنه سباق على الهيمنة مع دول منافسة، خاصة الصين ، وعليه تدعو للاستعداد لمواجهة صراع عالمي طويل الامد.

« يتعولم البرنامج الاستراتيجي للصين أكثر فأكثر، بفضل وزنها الاقتصادي والعسكري» ويحذر التقرير:

«أظهرت (الصين) قدرتها على اللجوء إلى القوة ضد جيرانها، بالإضافة إلى الإكراه الاقتصادي وإلى ديبلوماسية التخويف،وأكثر بكثير في منطقة المحيط الهادي. من المحتمل أن تتحدى أيضا الصين، خلال العقد القادم، قدرة الناتو في تعزيز المرونة الجماعية والحفاظ على البنية التحتية الحيوية، ومواجهة التكنولوجيا الجديدة والناشئة من قبيل الجيل الخامس وحماية القطاعات الحساسة من الاقتصاد، خصوصا سلاسل التوريد. على المدى الطويل، من المحتمل أكثر فأكثر أن تقوم الصين بنشر قوتها العسكرية على نطاق عالمي، بما في ذلك عند الاقتضاء في المنطقة الاوروبية .الأطلسية. »

ابتعد الحلف عن استراتيجية مهامه خلال الحرب الباردة، التي ارتكزت على التأكد من أن واشنطن أقرب لموسكو وبكين من موسكو وبكين لبعضهما البعض. أدى هذا التنافر بين الولايات المتحدة الأمريكية والناتو إلى جعل روسيا والصين أقرب الحلفاء. روسيا الغنية بمواردها الطبيعية خاصة في الطاقة والمعادن والحبوب، والصين العملاق الصناعي و التكنولوجي، شكلتا كيانا قويا. لا يميز الناتو بينهما،حيث أعلن مؤخرا بأن» الشراكة الإستراتيجية المتنامية» بين روسيا والصين أدت إلى» تضافر جهود بشكل متبادل من أجل زعزعة الوضع العالمي القائم على قواعد والتي تتعارض مع قيمنا وأهدافنا».

في السادس من يوليوز، عقد Chris-topher Wray، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي و Ken McCallumالمدير التنفيذي لـ MI5 (القسم الخامس في هيئة المخابرات العسكرية) البريطاني، ندوة صحفية مشتركة في لندن لإعلان أن الصين تشكل « أكبر تهديد على المدى الطويل لأمننا الاقتصادي والوطني». اتهما الصين كما روسيا بمسؤوليتهما في التدخل في الانتخابات الأمريكية والبريطانية. حذر Wray قادة الشركات الحاضرين بأن الحكومة الصينية كانت « مصممة على سرقة التكنولوجيا الخاصة بكم، وكل ما يجعل من أعمالكم ناجحة، عبر استعمالها لمنافستكم والسيطرة على أسواقكم «. يُنذر هذا الإعلان العدائي بمستقبل مظلم ومقلق.

لا يمكننا الحديث عن الحرب دون التطرق للأسواق. دفع الاضطراب السياسي والاجتماعي بالولايات المتحدة الأمريكية المرتبط بتراجع القوة الاقتصادية للبلد ، الامريكيين إلى اعتبار الناتو وآلته الحربية ترياقا لتراجعهم.

أصاب الرعب واشنطن وحلفائها الاوروبيين بسبب مبادرة الصين «Belt and Road» (طريق الحرير الجديد)، البالغة 1000 مليار دولار، التي تتمثل في ربط كتلة اقتصادية لحوالي 70 دولة خارج سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية. تقضي المبادرة ببناء خطوط السكك الحديدية والطرق وخطوط أنابيب الغاز ستكون مرتبطة بروسيا. إلى غاية العام 2027، ستخصص بكين 1300 مليار دولار لطريق الحرير الجديد. الصين، التي يصدد أن تكون القوة الاقتصادية العالمية الأولى خلال هذا العقد، اطلقت شراكة اقتصادية جهوية شاملة، أكبر اتفاقية تجارية في العالم تجمع 15 دولة من أسيا الغربية والمحيط الهادي تمثل 30% من التجارة العالمية. لوحدها ، تمثل الصين الآن 7،28 % من الانتاج الصناعي العالمي، أي مايقارب ضعف 16،8 % الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكي. السنة الفارطة، بلغ معدل نمو الصين رقما مثيرا بـ 8،1% بل انخفض إلى 5 % هذه السنة. من خلال المقارنة ، معدل نمو الولايات المتحدة الامريكية كان 5،7% في سنة 2021 . أعلى نسبة منذ 1984 . لكن الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك يتوقع انتقال تحت عتبة 1% هذه السنة.

إذا كانت كل من الصين وإيران و الهند ودول أخرى ستتحرر عاجلا أو آجلا من الدولار الأمريكي . باعتبارها عملة احتياطية عالمية . ومن جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك(سويفت SWIFT)، فهذا سيؤدي إلى هبوط حاد لقيمة الدولار وانهيار مالي في الولايات المتحدة الأمريكية. ستصبح النفقات العسكرية الهائلة التي رفعت الدين الأمريكي إلى 30000 مليار دولار أي بزيادة 6000 مليار من الانتاج الداخلي الخام العام للولايات المتحدة الأمريكية، غير محتملة. سيرتفع أداء هذه الديون إلى 300 مليار كل سنة. أنفقنا على الجيش أكثر (801 مليار دولار، أي 38% من إجمالي النفقات العسكرية العالمية) من الدول التسع التي تلي في التصنيف بما فيها الصين وروسيا، مجتمعتين. بفقدان مكانتها كعملة احتياطية عالمية، خفضت الولايات المتحدة الأمريكية نفقاتها العسكرية وأغلقت العديد من القواعد 800 العسكرية المتواجدة بالخارج من أجل مواجهة الانتفاضات المحتملة الاجتماعية والاقتصادية بفعل الانهيار الاقتصادي. من المفارقة العجيبة أنه من المحتمل أن يكون الناتو نفسه من سرع هذه الوقائع.

تشكل روسيا ضمن استراتيجية الناتو قوة قابلة للاحتواء. قدم الناتو أكثر من 8 مليار دولار كمساعدة عسكرية لأوكرانيا، في حين خصصت الولايات المتحدة الأمريكية 54 مليار دولار كمساعدة عسكرية وانسانية على حد سواء. في حين تبقى الصين العدو الرئيس. فبعل عدم تمكنهم من منافستها على المستوى الاقتصادي، التجأ كل من الناتو والولايات المتحدة الأمريكية نحو الحل العسكري لشل منافسهم العالمي.

تُلعب نفس رقصة الموت مع الصين حول تايوان (التي تعتبرها الصين جزءا من الأراضي من الأراضي الصينية) ومع توسع الناتو في أسيا . المحيط الهادي. أطلقت الصين طائرات مقاتلة في منطقة الدفاع الجوية لتايوان وأرسلت الولايات المتحدة الامريكية بوارج بحرية إلى مضيق تايوان (أو مضيق فورموزا)، الذي يربط بحار الصين الجنوبية والشرقية. في شهر ماي الأخير، اعتبر كاتب الدولة -An tony Blinken الصين، بأنها أعظم تحد طويل الامد بوجه النظام العالمي، مُعَدِدًا مطالب هذه الأخيرة بخصوص جهود تايوان للهيمنة على بحر الصين الجنوبي. فيما نشرت الحكومة صورة للرئيسة التايوانية بجانب قاذفة صواريخ مضادة للدبابات.

شكل النزاع في أوكرانيا إلى حد ما فرصة لفائدة صناعة الأسلحة التي، باستحضار الانسحاب المهين من أفغانستان، لقد كانت بحاجة لنزاعات جديدة. ارتفع سعر أسهم Lockheed Martin بنسبة 12 .%- Nor- throp Grumman في ارتفاع بـ 20 % /. سمحت الحرب للناتو بالرفع من تواجدها العسكري في أوروبا الوسطى والشرقية، في الوقت التي تبني فيها الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية دائمة في بولونيا. قوة الرد التابعة للناتو والتي عددها 40000 شخص في طريقها للإرتفاع حتى تصل 300000 شخص.

الحال أن النزاع مع روسيا، سيتحول ضد هذه الأخيرة. بلغ الروبل أعلى معدل له منذ سبع سنوات مقارنة مع الدولار. أوروبا تتجه نحو حصول ركود بفعل ارتفاع أسعار النفط والغاز، وانتهاء الإمدادات الطاقية القادمة من روسيا. بفعل العقوبات الغربية، كان لحدوث منع تصديرالحبوب، الأسمدة، الغاز والبترول الروسي وقع بروز اضطرابات في الأسواق العالمية بالإضافة لأزمة إنسانية في إفريقيا و الشرق الأوسط. إن لهيب أسعار المواد الغذائية والطاقية، بالإضافة للخصاص والتضخم المشلول، لن يُسبب فقط الفقر والجوع، لكن أيضا الانتفاضات الاجتماعية ولا استقرار سياسي. إن حالة الطوارئ المناخية، التهديد الحالي الوحيد، محجوبة لصالح آلهة الحرب.

يتجاهل تجار الحرب بشكل مروع التهديد النووي. فقد حذر بوتين دول الناتو بأنهم « سيواجهون عواقب وخيمة أكثر بكثير من تلك التي شهدتها طيلة التاريخ» إذا ما تدخلوا بشكل مباشر في أوكرانيا، كما أعطى أمره بوضع القوات النووية الروسية في حالة استعداد قصوى. إن حالة القرب بين روسيا والأسلحة النووية المنتشرة في بلجيكا وفي ألمانيا وفي إيطاليا وفي هولندا وفي تركيا تعني بأن كل نزاع نووي سيقضي على جزء كبير من أوروبا. تتحكم كل من روسيا والولايات المتحدة الامريكية في حوالي 90% من الرؤوس النووية العالمية، بحوالي 4000 رأس نووي لكل منها في المخزون العسكري، حسب فيدرالية العلماء الأمريكيين.

حذر جو بايدن بأن استعمال الأسلحة النووية في أوكرانيا» غير مقبول تماما» و» ستنتج عنه عواقب وخيمة» دون تحديدها. وهذا ما يسميه الاستراتيجيون الامريكيون بـ «الغموض المتعمد».

تخلت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد إخفاقاتها في الشرق الأوسط، عن مواجهة الإرهاب والحرب غير المتكافئة من أجل التركيز على المجابهة مع الصين وروسيا. في العام 2016 ، أجرى فريق الأمن الوطني للرئيس بارك أوباما محاكاة حرب، غزت خلالها روسيا بلد من البلطيق عضو في الناتو واستعملت سلاحا نوويا تكتيكيا منخفض المدى ضد الحلف الأطلسي. انقسم مسؤولو اوباما حول طريقة الرد.

« أصدرت ما يسمى باللجنة المركزية لمجلس الأمن القومي–التي تضم كبار المسؤولين في مجلس الوزراء وأعضاء مجلس هيئة الأركان المشتركة–مرسومًا يقضي بأنه ليس أمام الولايات المتحدة خيار سوى الرد باستخدام الأسلحة النووية» كتب Éric Schlosser في The Atlantic : « حسب اللجنة، فإن أي نوع آخر من الاستجابة سيظهر افتقارًا إلى التصميم ويقوض المصداقية الأمريكية ويضعف حلف الناتو.

ومع ذلك، اتضح أن اختيار هدف نووي مناسب أمر صعب. إن ضرب قوة الغزو الروسية سيقتل المدنيين الأبرياء في إحدى دول الناتو. قد يؤدي ضرب أهداف داخل الأراضي الروسية إلى تصعيد النزاع واشعال حرب نووية شاملة. في النهاية، أوصت اللجنة المركزية لمجلس الأمن القومي بشن هجوم نووي على بيلاروسيا، الدولة التي لم تلعب أي دور في غزو حليف الناتو، لكنها، للأسف، أثبتت أنها حليف لا حظ له لروسيا. «

وفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، شكلت إدارة بايدن فريقًا صادمًا من مسؤولي الأمن القومي لإجراء عمليات محاكاة للحرب لتحديد ما يجب فعله إذا استخدمت روسيا سلاحًا نوويًا. يتم التقليل من خطر الحرب النووية في المناقشات باستخدام مصطلح «الأسلحة النووية التكتيكية»، كما لو أنها بطريقة ما، تفجيرات نووية أقل قوة يمكن أن تكون مقبولة أكثر ولن تؤدي إلى استخدام قنابل أكبر.

ولم نكن في أي وقت من الأوقات، بما في ذلك أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، قريبين جدا من هاوية الحرب النووية. تبدأ إحدى عمليات المحاكاة التي لاحظها الخبراء في جامعة برينستون تبدأ بتحذير نووي من موسكو ؛ يرد الناتو بضربة ذات تأثير صغير، وستودي الحرب التي ستلي ذلك، بحياة أكثر من 90 مليون شخص في ساعاتها الأولى « تنقل New York Times .

مع استمرار الحرب في أوكرانيا–ويبدو أن الولايات المتحدة والناتو مصممان على ضخ مليارات الدولارات من الأسلحة في الصراع لأشهر، إن لم يكن لسنوات–يصبح ما لا يمكن تصوره أكثر قابلية للتصور. إن مغازلة Armageddon لإغناء صناعة الأسلحة والقيام بسعي فاشل لاستعادة الهيمنة العالمية للولايات المتحدة هو في أحسن الأحوال طائش للغاية وفي أسوأ الأحوال جنوني تمامًا.

المصدر: https://www.pressegauche.org/

دانيال غيران Daniel Guérin الماركسي اللاسلطوي ...صديق مقهوري المغرب

بقلم رفيق الرامي

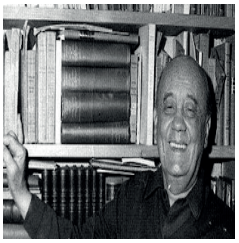

مناضل ماركسي أممي، مناهض للاستعمار والعنصرية، ومناضل في حركة تحرر المثليين، مؤرخ.... ملتزم من أجل الحقيقة في جريمة اختطاف بنبركة واغتياله.

ولد دانيال غيران يوم 14 مايو 1904 لعائلة برجوازية في باريس.

مناهض مبكرا للاستعمار، حيث أدرك في أثناء اقامته في لبنان وسوريا وجيبوتي وفيتنام، أعوام 1927إلى 1930، الواقع الاجتماعي للاستعمار، وكذا ونفاق «المهمة الحضارية» المزعومة للجمهورية الفرنسية. وفي متم سنوات 1920 تكرس صحافيا لقضية مناهضة الاستعمار والعنصرية.

مبكرا جدا في الحي اللاتيني بباريس، خالط دانيال المناضلين الشباب، الطلاب العمال القادمين من أقصى آسيا، ومن تونس والمغرب، والمهاجرين من قبايل الجزائر الملتفين حول منظمة نجم شمال أفريقيا.

ظهرت مقالاته في 1930 التي تهاجم فظائع الممارسات الاستعمارية في الهند الصينية وفي المغرب في مجلة موند Monde بإشراف هنري باربوس.

في سنة 1931، إبان حملة الاحتجاج على الظهير البربري في المغرب، شارك مع الطلاب المغاربة الشباب، الوزاني وبلافريج وبن عبد الجليل، نواة كتلة العمل الوطني Comité d'action marocain – في نشر كتاب «زوبعة على المغرب» الذي كان شهادة ميلاد الحركة الوطنية بالمغرب.

وفي الآن ذاته، ارتبط بمجموعة الثورة البروليتارية المهتمة جدا باستيقاظ الشعوب المستعمرة في تونس والمغرب، والقريبة من منظمة نجم شمال أفريقيا التي أعاد مصالي الحاج تنظيمها. يعود ارتباط غيران بمصالي وحركته إلى المسافة المتخذة من الحزب الشيوعي، وأيضا إلى راديكاليته الرامية الى الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي. كان غيران يرى فرقا طبقيا بين حركة التحرر الشعبية هذه، التي يماثلها مع البروليتاريا الثورية، وبين والإصلاحيين المساومين وتيارات من شمال افريقيا ينشطها شباب قادمون من البرجوازية، وإن كانت صغيرة، مرشحون للمناصب والمواقع السائدة في الدولة.

قام غيران برحلتين الى ألمانيا في سبتمبر-أكتوبر 1932 وأبريل-مايو 1933، الأولى راجلا والثانية على دراجة هوائية، قاضيا لياليه في مأوى الشباب في بلد اجتاحته الفاشية. انجز تحقيقا صحفيا بعنوان الطاعون البني، كان منطلقا لكتاب نظري حول الفاشية في إيطاليا وألمانيا بعنوان الفاشية ورأس المال الكبير (1936).

ناضل فترة، بدءا من 1930 ، مع النقابيين الثوريين المتجمعين حول بيار مونات وموريس شامبلان ، وقاده التزاماته الأولى الى الحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأممية العمالية (الثانية) ، وسرعان ما غادره متبرما من عقلية العديد من مناضليه البرجوازية الصغيرة و نزعته الانتخابوية ومناهضته للشيوعية .

عاد الى الحزب الاشتراكي عام 1935 لينضم إلى تيار اليسار الثوري بقيادة مارسو بيفير Marceau Pivert، ثم في الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي. بعد 1938.

أقام من ديسمبر 1946-إلى مطلع 1949 في الولايات المتحدة الأمريكية، وقام بتقصيات واسعة، اثمرت كتابا مناهضا للرأسمالية بعمق بعنوان إلى أين يسير الشعب الأمريكي.

ارتبط مع تروتسكيين أمريكيين، و أيضا مع نخب مدرسة فرانكفورت، لاسيما هربرت ماركوز، و أكثر مع كارل كورش، ومناهضي الاستعمار مثل جوان لندن (نجلة الكاتب جاك لندن)، والتقى انصار «الحركة السوداء» ورثة دو بوا W.E.B. Du Bois ، وأصبح صديق سيريل ليونيل روبر جيمس C.L.R. James .

وبسبب مواقفه النقدية طُرد من الولايات المتحدة الأمريكية من 1950 حتى 1957

بعد الحرب، انكب على تاريخ الثورة الفرنسية، منتقدا تحمس البير ماتييز Albert Mathiez لروبسبيير، وكذا الصيغة السائدة يسارا في كتابة تاريخ الثورة الفرنسية، الصيغة الشيوعية لكل من جورج لوفيفر و البير سوبول، متناولا تلك الحقبة التاريخية برؤية بروليتارية في كتاب من جزأين بعنوان صراع الطبقات في الجمهورية الأولى 1793-1797، صدر عام 1946 [نشر عام 1973 مُركزا له بعنوان *Bourgeois et bras nus*.]

استوحى في هذا الكتاب منهج تروتسكي التاريخي، واستعمل مفهوم الثورة الدائمة، فكان نقدا للماركسية المفعمة بالبيعقوبية، تلك الايديولوجية البرجوازية السلطوية وذات نزعة المركزة. اعتبر غيران هذا الكتاب، في رسالة الى مارسو بيفير، مقدمة لتركيب سعى اليه بين الماركسية اللينينية واللاسلطوية.

أوجه عديدة من اليسار الجذري في النصف الثاني من القرن 20 اعتبرت دراسة غيران المرموقة هذه إنجازا تاريخيا كبيرا. كتب عنها سارتر في مؤلفه نقد العقل الجدلي: « يظل كتاب غيران، رغم ما يشوبه من أخطاء، أحد إسهامات الماركسيين المعاصرين المُثرية للدراسات التاريخية».

كان غيران عضوا بالأممية الرابعة في النرويج عام 1940، وعمل بشكل وثيق مع تروتسكي فرنسا إبان مقاوم الاحتلال الألماني. وحسب ايفان كريبو و ميشال لوكين، كان غيران تروتسكيا بحزب العمال الأممي من 1942إلى 1944، كما تدل أوراقه على انخراطه في الحزب الشيوعي الأممي – فرع الأممية الرابعة- بدءا من 1944، لاسيما بسبب الحملة من أجل تحرير فيتنام من الاستعمار.

علاقة غيران وثيقة بالتروتسكية لكنها نقدية دوما. ظل تروتسكي بالنسبة له مرجعا رئيسا، وحافظ على علاقات صداقة مع الحركة التروتسكية. مثلا في 1970 عند بداية حديثه عن الماركسية التحررية، نشر كتابات تروتسكي عن الحرب العالمية الثانية. وفي 1972 أشار تقرير لوزارة داخلية فرنسا عن تمويل المنظمات التروتسكية أن غيران كان من المساهمين الاسخياء. وقبل غيران في 1977 أن يكون عضوا في هيئة تحرير مجلة دفاتر ليون تروتسكي.

جاب غيران شمال أفريقيا سنة 1952 مدة 3 أشهر، واتصل بالوطنيين والنقابيين هناك. ونشر مقالات في 1952 معلنا وشوك انفجارات شعبية.

وشارك من 1953 إلى1955 في لجنة فرنسا –المغرب الكبير التي تناضل برئاسة الأديب الفرنسي فرانسوا مورياك، ضد القمع في المغرب. لكنه غادرها بعد سنتين لاعتدالها المفرط وسلبيتها. نشر عام 1954 كتاب «في خدمة المستعمَرين» تلته إصدارات عديدة مناهضة للاستعمار طيلة سنوات 1950 إلى 1970.

كان له دور محرك في حركة مساندة الوطنيين الثوريين المغاربة والجزائريين، كان من أوائل موقعي بيان 121 المطالب بالحق في عدم المشاركة في حرب الجزائر في 1960 الذي يصرح أن «قضية شعب الجزائر، التي تسهم بنحو حاسم في هدم النظام الاستعماري، هي قضية جميع البشر الأحرار». عام 1963 قدم لبن بلة تقريرا حول التسيير الذاتي. وبعد انقلاب 1965 ضد بن بلة شارك في تأسيس لجنة مساندة له وضد القمع في الجزائر

في 1968 كان من الأوائل المعترفين بأهمية ودلالة حركة مايو، ونشر في لوموند يوم 8 مايو، مع سارتر وسيمون دوبوفوار ومبشال ليريس Michel Leiris وكوليت أودري Colette Audry. بيانا يدعو « كل العمال والمثقفين الى مساندة معنوية ومادية لحركة النضال الذي شرع فيها الطلاب والأساتذة»

في سنوات 1960 كان رائد حركة تحرر المثليين واعتبر منذ 1968 «جد» الحركة.

وبادر، بعد اختطاف المهدي بنبركة يوم 29 أكتوبر 1965، مع بعض الاصدقاء من لجنة فرنسا المغرب الكبير، إلى تأسيس اللجنة من أجل الحقيقة في قضية بنبركة برئاسة فرانسوا مورياك وشارل أندريه جوليان.

حدا به انشغاله بالبحث عن الحقيقة في قضية بنبركة إلى التسكع في مونبارناس محاولا الاتصال بالمجرمين لوني Le Ny وباليس Palisse المتورطين في القضية. وكذا المطالبة بلقاء مع الجنرال أوفقير، والسفر سرا الى الرباط للقائه سرا. لم يكن غيران، كصحافي متقص، يستبعد أي احتمال بمسبقات أيديولوجية.

ظل يبحث في خفايا القضية طيلة أكثر من 20 سنة. ونشر فرضياته واستنتاجاته في كتاب بعنوان بنبركة وقتلته BenBarca , ses assassins الصادر أول مرة في 1975، ونشر في 1982 صيغة مزيدة.

وفي يناير 1968 دُعي الى مؤتمر ثقافي في هافانا في كوبا ، حيث قدم تقريرا هاجم فيه العدوان الإسرائيلي في 5 يونيو 1967 واصفا إياه بـ» تقدم لأكثر القوى رجعية في العالم».

وأولى، في سنوات 1970 اهتماما بالغا بالثورية روزا لوكسمبورغ، التي تمثل بنظره ماركسية «حقيقية» قريبة في أوجه عدة من اللاسلطوية الشيوعية، وأصدر عنها كتابا بعنوان روزا لوكسمبورغ والعفوية الثورية، مسهما بذلك النحو في بعث الاهتمام بها.

ناضل فترة في الحزب الاشتراكي الموحد ثم شارك في تأسيس الحركة الشيوعية التحررية.

شارك في 1973 في الندوة الدولية بالحي الجامعي بباريس حول عبد الكريم وجمهورية الريف.

يقر دانيال غيران بقيمة بعض التحاليل والأفكار اللاسلطوية. وهذا يندرج في التقليد اللينيني السابق لصعود الستالينية. نعيد هنا إلى الأذهان أن ماركسيين كُثر أخذوا على كراسة لينين الدولة والثورة مؤاخذ أنها تنازلت كثيرا للاسلطوية. وفي سنواتها الأولى بذلت الأممية الشيوعية جهودا هامة لجذب نقابيين و لاسلطويين.[+]

كان دانيال غيران يعتبر أن الشيوعية اللاسلطوية، كتأليف لأفضل ما في الماركسية واللاسلطوية ستكون أفضل أهمية بكثير «للعمال المتقدمين» من الماركسية السلطوية المنحطة ومن اللاسلطوية المتجاوزة والمحنطة. قال « الاقتناع الوحيد الذي يحركني هو أن الثورة الاجتماعية القادمة لن تكون استبدادا من قبيل موسكو ولا العفونة الاشتراكية-الديمقراطية، وأنها لن تكون سلطوية بل تحررية وقائمة على التسيير الذاتي، أو ان أردنا بعبارة أخرى مجالسية «

توفي دانيال غيران يوم 14 أبريل 1988.

نصوص معتمدة:

La politique (et les mille vies) de Daniel - Guérin

David Berry, Ian Birchall et Selim Nadi

Daniel Guérin, la contestation perma- - nente

- Daniel Guérin dans Dictionnaire Mai-tron

Affinités révolutionnaires ; Nos كتاب [+] etoiles rouges et noirs / O. Besancenot et M. Lowy يوضح علاقات النأي والدنو والتلاقي بين الماركسيين و اللاسلطويين